الإخـــتلالات الهيكلية للأقتصاد في إقـــــليم كوردستان العراق

بحث مستل من رساله ماجستير

أ. د. محمد رؤوف سعيد– ماردين معصوم فرج/ جامعة السليمانية

المقدمـــه

ادرك المتتبعون للشؤون الاقتصادية بان قسطا كبيرا من القيود و الموانع التي تقف حائلا امام تحقيق انماط مناسبة من النمو و الاستقرار الاقتصادي في معظم البلدان المتطلعة الى النمو تكمن في وجود إختلالات هيكلية في إقتصادياتها ، لذا فمن باب الاولي العمل من اجل تخطى هذا العيب الكبير الذي تعانيه تلك البلدان.

بوصفه جزء من العراق، فان إقليم كوردستان و فضلا عن شموله بتداعيات السياسات الاقتصادية الكلية التي مارستها السلطات الحاكمة في العراق ، فقد عانى هذا الاقليم و بصورة جدية من سنوات الاهمال ، كما وقد شهد ايضا حروبا داخلية عديدة ، هذا فضلا عن تعرضه الى هجمات عسكرية و عمليات تدمير و تهجير واسعة ، غير انه و رغم هذه المعاناة الشديدة التي اصيب بها الاقليم ، فان الاقليم و لسوء الحظ يتخبط و لحد اللحظة في بحر متلاطم من الاختلالات الهيكلية لاقتصاده ، من دون ان تكون هناك دعوة جدية من قبل متخذي القرار، وكذلك الحال من دون ان تكون هناك التفاقة جدية من قبل اصحاب الراي للولوج في دراسة هذه الظاهرة المتاصلة و المتجذرة في العمق و المثبطة ايضا لعملية التنمية الاقتصادية ، من اجل ان يتم وضع حدلها او معالجتها وفق خطة علمية مدروسة و متقنة.

ان الهياكل الاقتصادية القائمة وفي حال إذاماتم وضعها ضمن انصبتها الصحيحة، و فيما لو انها لم تكن قد تعرضت الى الاختلالات و التشوهات ، فانها تساعد ومن دون اي شك في تحقيق انماط مناسبة من الكفاءات الاقتصادية لاستخدام الموارد الاقتصادية ، بل وحتى انها تعمل من اجل إقامة نظام إقتصادي كفوء ، كما و انها توفر البيئات المناسبة لكفاءة عمل المؤسسات الاقتصادية و الوحدات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي ، لذا فانه لمن الاهمية بمكان تفحص و تمحيص الهياكل الاقتصادية و وضع النقاط على الحروف في حال تعرضهاللاختلالات، وذلك من اجل كشف اي خلل او تشوه تعانيه الهياكل الاقتصادية، عليه من هذا المنطلق فان دراسة هذا الجانب و في إطار بحث علمي تنال اهميته، وهكذا فان هذا البحث و من هذا المنطلق يستحوذ على قدر خاص من الاهمية نابعة من الخطر الكبير الذي تشكله هذه الاختلالات على الواقع الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف الجدي على طبيعة الاختلالات الاقتصادية من حيث الكشف عن مسبباتها

و تشخيص عوامل تاصلها و تعمقها، و التحقق من اسباب استمرارها و التعرف على تداعياتها الخطيرة ، من اجل جذب الانتباه الى الواقع المتردي الذي لايراه البعض.

مشكلة البحث:

تنبثق مشكلة البحث من اصل الدراسة نفسها ، التي تعد بالاصل حصيلة مشكلات عديدة متجمعة و متراكمة و متجذره، بحيث اضحت ظاهرة متعددة الاسباب و الابعاد و متغلغلة في الاعماق ، ماجعلت من إقتصاد الاقليم يعتاش على مستحقاته من حصة الاقليم ضمن الموازنة العامة للحكومة العراقية الفيدرالية ، من دون ان تكون للانشطة الانتاجية الداخلية في إطار لاقليم دورا او مساهمة جادة في إدارة الشؤون الاقتصادية للاقليم، حتى و ان ادخلنا انشطة الانتاج في مجال إستخراج النفط في الاقليم.

فرضيه البحث:

يقدم البحث فرضية مفادها ان إقليم كوردستان و كجزء من دولة العراق نال النتائج الوخيمة التي سببتها السياسات الاقتصادية التي إعتمدتها السلطات الحاكمة في العراق من حيث تضخيم الجهاز الاداري الحكومي و الاعتماد شبه الكلي على الايرادات النفطية في رفد النفقات الحكومية التي تركزت بالاساس في مجال النفقات التشغيلية على وجه الخصوص في مجال دفع الرواتب و الاجور لموظفي الدولة اللذين تم ضخهم الى الدوائر الحكومية باعداد كبيرة جدا من دون ان تكون هناك حاجة فعلية لتشغيل هؤلاء ، ماسبب في ظهور ظاهرة البطالة المقنعة في الدوائر الحكومية ، بل و تفاقمها بشكل حاد و كبير ، هذا فضلا عن تضخمقوات حرس الاقليم و الاجهزة الامنية

إن ممارسة السياسات المنوه عنها اعلاه و التمادي فيها إستندت بالاساس الى وجود قاعدة مالية متاحة متاتية من الايرادات النفطية التي كانت ومنذ الماضي القريب تجنيها الحكومات العراقية من صادرات البلدالنفطية ، و بالنتيجة فانها احدثت إختلالات هيكلية كثيرة على صعيد الاقتصاد في كافة المناطق العراقية بضمنها إقليم كوردستان ، تلك الاختلالات التي عبرت عن نفسها من خلال الاختلال مابين القطاعات الاقتصادية في تكوينها للناتج المحلي في لاقليم ، و اختلالات واضحة وصريحة مابين القطاع العام و القطاع الخاص ، و اختلالات اخرى في مجال التوزيع السكاني و توزيع القوى العاملة مابين الانشطة الاقتصادية و القطاعات الاقتصادية ، ومابين الريف و الحضر و اختلالات اخرى عديدة.

منهجية البحث:

إعتمد البحث على منهجية اساسها استقراء الشواهد من خلال تحليل البيانات ، كما و ان البحث حاول تحليل الوقائع الموجودة و الحالات السلبية المستشرية و المستفحلة و التي يمكن رؤيتها و تلمسها ، وذلك من خلال الركون الى المبادىء الاقتصادية، و اختبارها علميا و عمليا وفق المبادىء تلك.

اما بخصوص الاطار الزماني و المكاني ، فان هذا البحث ، اعتمد الفترة الزمنية الممتدة مابين (١٩٩٧-٢٠٠٩) كاطار زمني لتحليل البيانات المسنقاة ، كما و ان البحث حدد الحدود الجغرافية الحالية للمناطق التي تديرها حكومة كوردستان إطار مكانيا لاجراء الدراسة .

بغرض تحقيق الهدف من الدراسة فقد توزع البحث على المحاور الاتية:-

اولا:- الاختلالات الســـــــــــكانية

ثانيا:- الاختلالات الانتاجيـــــــــــــــة

ثالثا:-الاختلالات القطـــــــــاعيـــة

رابعا:- الاختلالات مابين مخرجات العملية التعليمية و حاجات السوق

خامسا:-الاختلالات الهيكلية في الموازنات العامة

الخلاصة و الاستنتاجات

اولا: الإختلالات السكانيه

١. ١.عوامل نشؤ الاختلالات السكانيه

كان التوزيع الجغرافي لاقليم كوردستان العراق في الازمنة الماضية احسن حالا بالقياس الى وضعه الحالي ،حيث وبسبب توفر الاراضي الصالحة للزراعة و بسبب وجود المراعي في مناطق مختلفة ، و بالنظر الى توفر مصادر المياه في معظم المساحات الجغرافية فقد توزع السكان على معظم تلك المناطق، و لم تكن هناك مناطق خالية بالسكان او قليلة بالسكان سوى المناطق الجبلية الوعرة جدا وسوى المناطق الجافة جدا التى كانت تشح فيها المياه ، كما و ان المدن الكوردستانية و حتى الكبيرة منها و رغم استحواذها على نسب سكانية اكبر الا انها كانت مدنا صغيرة بالقياسات العالمية، بالتالي فان التوزيع السكاني في إقليم كوردستان لم يكن و الى حين الخمسينات من القرن الماضي يتسم باختلالات واضحة ، بل ان التوزيع السكاني كان اميل الى وجود نمط متوازن للتوزيع السكاني حسب المناطق الجغرافية و بحسب التوزيع مابين المناطق الريفية و الحضرية(Perababi,166-167:2010) .

منذ ان حصلت الفورة النفطية فى العراق و بعد ان إزدادت الايرادات النفطية للحكومات العراقية ، فان هذه الحكومات و بدلا من ان تستفيد من هذه الايرادات من اجل تنمية و تطوير و عصرنة الاقتصاد العراقي ، فان تلك الحكومات و على وجه الخصوص الحكومة العراقية في عهد حكم البعثيين مارست ادوارا خطيرة باتجاه تدمير بنية الاقتصاد العراقي من خلال سياساتها الخاطئة، بعد ان تم توسيع القطاع الحكومي خاصة مايتعلق بالاجهزة الامنية و المخابراتية و العسكرية و بعد ان سخرت معظم الموارد العراقية في مجالات التصنيع العسكري و في مجالات تسلح القوات المسلحة عن طريق إستيراد كميات هائلة من الاسلحة والمعدات العسكرية التى انفقت عليها مبالغ طائلة(**بەڕێوەبەرایەتی ئاماری سلێمانی ،٢٠٠٥:٣**).

لم يكن لعاب الحاكم العراقي السابق و الاوحد في عهد الرئيس العراقي السابق "صدام حسين"يسيل فقط من اجل إقامة نظام حكم قائم على الحكم البوليسي المتسلط و المتسلح بشتى انواع الاسلحة بل ان لعابه كان يسيل ايضا من اجل إراقة دماء العراقيين و تدمير مقدراتهم ، عليه فانه و من خلال سياساته الرعناء اقدم على حروب داخلية من بين اكثرها دموية محاولة النظام السابق فرض إرادته على شعب كوردستان ، حيث و من خلال ما اقدم عليه ذلك النظام و من خلال حروبه على هذه المنطقة تم تدمير مساحات واسعة منها ،عليه فقد اصبحت المناطق الكوردستانية في معظمها مناطق خالية من السكان بعد ان تم تهجير السكان من المناطق الريفية و بعد ان تم اخلاء القرى خلال حملات تهجير واسعة طالت الاف القرى الكردية في المناطق الحدودية المتاخمة للحدود الايرانية و الحدود التركية (**محمد**،١٩٩٧:٣٢) .

لم تقف ممارسات سلطة الحكومة العراقية السابقة بتهجير سكان القرى الكردية من مناطقهم الاصلية كما كان الحال في سبعينات القرن الماضي ، بل ان تلك الحكومة اقدمت و من خلال عمليات الانفال على عملية إبادة بحق ماتبقى من السكان في المناطق الريفية بحجة حماية الامن القومي في العراق ، حيث تم جعل معظم المناطق الكوردستانية مناطق محرمة للعيش فيها و الاسكان فيها(**فيتولي** ،٢٠٠٨:١٦٧)، حيث و من خلال عمليات التهجير و الاسكان القسري تم إستيطان كامل السكان في اقليم

كوردستان على مساحات ضيقة جدا في المدن الكبرى و المجمعات السكنية(**بەڕێوەبەراەتی ئاماری سلێمانی** ،٣:٢٠٠٥) ، في حين اصبحت المناطق المتبقية الاخرى و التى شكلت الغالبية العظمي من مساحة كوردستان خالية تماما من السكان بالتالي فقد تحقق اختلال سكانى كبير من حيث التوزيع الجغرافي ، إذ تركز معظم السكان فى مساحات ضيقة في حين اخليت المناطق الاخرى جميعها من السكان (**موسەوی** ،٢٠٠٤:٤٥-٤٨).

إن ماقدمت عليها السلطة الحاكمة فى العراق بحق الاهالي فى كوردستان ، لم تكن مساهمة قسرية لتحويل السكان من مناطق معينة الى مناطق اخرى فى كوردستان، بل انها كانت عملية تشويه منظمة اقدمت عليها تلك السلطة بغرض تدمير البنية الاقتصادية فى إقليم كوردستان ، حيث كانت نتيجتها ان تم و على نحو تقريبي تدمير البنية الزراعية فى هذا الاقليم ، حيث ان ذلك التحول القسرى لم يكن يهدف الى منع إستزراع مناطق واسعة من كوردستان بالمحاصيل الزراعية و غيرها من الانشطة الزراعية من الانتاج النباتي و الحيواني (**غەفور** ،٢٠٠٨:٨٩ - ٩١)، بل ان العملية طالت الى تحويل السكان المزارعين الى افراد لايساهمون فى انشطة الانتاج السلعي إذ تم تحويلهم الى عاملين فى القطاع الحكومي من عداد البطالة المقنعة ، او ان هؤلاء قد تم تحويلهم الى عناصر فى الافواج العسكرية التى سميت في حينها بافواع الدفاع الوطني، و هكذا فقد حصل و الى جانب الاختلال الجغرافى لتوزيع الانشطة الاقتصادية (**حمد**،٢٠٠٢:١١١)، حصل ايضا إختلال في التوزيع السكاني مابين سكان الريف و سكان الحضر ، إذا ان السكان المهجرين الى المجمعات السكنة القسرية فقدوا صلاتهم السابقة بالزراعة عليه فان هؤلاء جردوا من طبيعة عملهم الزراعية من حيث تشكيلات انماط العمل(**فيتولي** ،٢٠٠٨:١٥٨) ، لذا فان تلك العملية اسهمت في خلق مناطق سكانية كانت ريفية من حيث النواحى الاجتماعية و السلوكية ، الا انها كانت حضرية من حيث خصائص العمل التى كانوا يمارسونها ، و هكذا فان ماتحقق كانت جملة من الاختلالات السكانية من حيث الاختلالات الجغرافية و القطاعية و إختلالات إجتماعية عديدة (جلال،٢٠٠٨: ٩٤-٩٥).

تتحدد المساحة الجغرافية لاقليم كوردستان العراق التي تديرها حكومة إقليم كوردستان العراق ب(44,334.21) كم^{٢} كما و بلغ سكان إقليم كوردستان فى عام (2009) نحو (4,698,790) نسمة ، و هكذا فقد بلغت الكثافة السكانية لاقليم كوردستان حوالي (111)نسمة/كم^{٢}،اما بخصوص محافظة اربيل و التى تقدر مساحتها الجغرافية بنحو (12,134.87) كم^{٢} وسكانها الذي قدر بنحو(1,717,284) نسمة في عام (2009) فقد بلغت الكثافة السكانية فى هذه المحافظة حوالي (١٤٢)نسمة/كم^{٢} ، اما بالنسبة الى محافظة دهوك فان المساحة الجغرافية لهذه المحافظة تبلغ (11,010.75) كم^{٢} كما وقد قدر السكان فيها في عام (٢٠٠٩) بنحو (21,188.59) نسمة ، لذا فان الكثافة السكانية فى هذه المحافظة وفي تلك السنة بلغت حوالي (107) نسمة/كم^{٢}، في حين تاتى محافظة السليمانية فى المرتية الاخيرة من حيث الكثافة السكانية و التى تقدر مساحتها الجغرافية بنحو (21,188.59) كم^{٢}وسكانها الذي بلغ في عام (2009)حوالي (1,803,792)نسمة وهكذا قدرت كثافتها السكانية بنحو(85) نسمة/كم^{٢}، وهكذا و وفق الكثافات السكانيةالتى تم استخراجها ، فان محافظة اربيل بدت المحافظة الاكثر كثافة للسكان بين محافظات الاقليم ، و يعود السبب فى ذالك الى الحجم الكبير لسكان مدينة اربيل ،المدينة الاكبر حجما بين مدن الاقليم ،وعلى العموم لايمكن النظر الى مقياس الكثافة السكانية العامة انها مقياس لقياس الضغط السكانى حيث انها لا تعبر سوى عن علاقة وظيفية بين السكان و المساحة

التي يشغلونها لذا نستخدم الكثافة الفيزيولوجية[1] اي حساب الكثافة السكانية للمساحات الماهولة بالسكان والتي تنحصر بطبيعة الحال في الاراضي الصالحة للزراعة حيث و من خلال ملاحظة الجدول رقم (1) نجد ان الكثافات الفيزيولوجية ادق و اكثر إنتشارا بالقياس الى الكثافة العامة

جدول رقم(١)

الكثافة السكانية العامة و الفيزيولوجية لمحافظات إقليم كوردستان العراق في سنة ٢٠٠٩

محافظاتالاقليم	عددالسكان (نسمة)	المساحةالاجمالية (كم٢)*	مساحةالاراضيالزراعية (كم٢)*	الكثافةالعامةنسمة/كم٢	الكثافةالفيزيولوجيةنسمة/
اربيل	1,717,284	12,134.87	4247.2059	141.5164261	404.3326461
السليمانيه	1,803,792	21,188.59	9111.0937	85.1303461	197.9775491
دهوك	21,188.59	11,010.75	2422.365	106.9603796	486.1835438
اقليم كوردستان	4,698,790	44,334.21	15780.6646	105.9856486	297.7561541

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:-

١. هيئة احصاء اقليم كوردستان – المجموعة الاحصائية رقم (١) بيانات منشورة سنة ٢٠٠٩

٢.حكومة اقليم كوردستان /وزارة التخطيط /خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٢-٢٠١٦ / ٢٠١١ غيرمنشورة /ص ١٤٣

رغم ان التركز السكاني الكبير في بعض المناطق الجغرافية واضح للعيان ، و لن يجد المتتبع اي عناء لتصور ذالك و لكن و بغرض إعتماد بعض المقاييس الاحصائية لاثبات ذالك فان الباحثين و بغرض قطع الشك باليقين يعتمدان المعادلة ادناه والتي من خلالها يمكن التعرف على مقدار التركيز او التشتت في التوزيع الجغرافي للسكان.حسبما هو وارد في الجدول رقم (٢)

$$C=1/2\sum(X-Y)$$

C:نسبــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة التركز

X :النسبة المئوية لمساحة منطقة معينة الى إجمالي المساحة الكلية المبحوثة

Y:النسبة المئوية لسكان منطقة معينة الى إجمالي سكان المنطقة المبحوثة

∑:مجموع الفرق الموجب بين هذه النسب بعضها عن بعض – اى مجموع القيم دون النظر للاشارات السالبة

و تجدر الاشارة الى ان توزيع السكان يكون مثاليا إذا كانت نسبة التركز هذه تساوي صفرا ، و

[1]محاولة قصر المساحة على الأراضي المأهولة بالسكان فقط دون اعتبار للأراضي غير المسكونة او الخالية من السكان

كلما زادت فانها تعطينا مؤشرا الى ان توزيع السكان يميل نحو التركز لا الى التشتت و تطبيقا على وضع التوزيع الجغرافى لاقليم كوردستان العراق و محافظاته ومن اجل التعرف على وضع التركز السكانى او التشتت السكانى فاننا نورد الجدول رقم (٢):

جدول(٢)

عدد السكان و المساحة بالكيلومترات المربعة لأقليم كوردستان العراق في سنة (٢٠٠٩)

المحافظة	عدد السكان (نسمة)	المساحة الاجمالية (كم٢)	مساحة المحافظة/ اجمالي مساحة الاقليم (x)	سكان المحافظة/ اجمالي سكان الأقليم (y)	∑(X-Y/)	نسبةالتركز (C)
اربيل	1,717,284	12,134.87	36.54736645	27.37135252	9.176013932	4.588007
السليمانيه	1,803,792	21,188.59	38.38843617	47.79286264	9.404426469	4.702213
دهوك	1,177,714	11,010.75	24.83578484	25.06419738	0.228412537	0.114206
اقليم كوردستان	4,698,790	44,334.21			18.80885294	9.404426

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:-

١. هيئة احصاء اقليم كوردستان – المجموعة الاحصائية رقم (١) منشورة سنة ٢٠٠٩

٢.حكومة اقليم كوردستان /وزارة التخطيط /خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٢-٢٠١٦ / ٢٠١١ غيرمنشورة /ص ١٤٣

رغم وجود بعض العوامل الطبيعية و الطوبوغرافية التى تجعل التوزيع المتساوى للسكان بين المناطق غير ممكن بالمرة ، الا انه و من خلال إستخدام معادلة (نسبة التركز او درجة التركز) السكاني نجد ان نسبة التركز السكانى من خلال البيانات الواقعية لمساحة و لسكان الاقليم تساوى حوالي (9.4) و معنى دالك ان السكان في الاقليم دو تركز شديد اما حسب المحافظات فانه يتجه ايضا نحو التركز بدلا من التشتت .ولو بدرجات اقل ويتبين من التوزيع ان محافظة السليمانية تاتى فى المرتبة الاولى والتي تشكل الحالة الاسواء حيث نسبة التركز السكانى فيها تصل الى حوالي (4.7) و تحتل محافظة اربيل المرتبة الثانيه كون نسبة التركز السكانى فيها هي قريبة الى (4.6)، وتاتي فى المرتبة الثالثة محافظة دهوك حيث نجد ان هذه المحافظة تتمتع بنسبة تركز مثالية تقريبا مقارنة بمحافظتى اربيل و السليمانيةلان الكثافة السكانية فى دهوك تقترب من التوزيع النسبى للمساحة و التى تساوى (0.11)

2.1.الإختلالات السكانيه مابين الريف و الحضر

من بين الخصائص الواضحة التى تتصف بها البلدان الناميه هي الحراك الكبير و العميق مابين مستقراتها الحضرية و الريفية ، خاصة باتجاه ترك الريف و الهجرة الى المناطق الحضرية (جلال ،٢٠٠٨:٩٨-٩٩) ، حيث و فيما يتعلق باقليم كوردستان ، فانه و في هذا الاقليم حاله حال باقي المناطق العراقية ، فان ظاهرة الحراك البيئي بدات منذ خمسينات القرن الماضي ، حيث ومنذ ذلك الوقت فان الحراك البيئي بداء يزداد شيئا فشيئا ،لكن ومنذ سبعينات القرن الماضي فقد حصل حراك كبير ،الا ان ذالك الحراك لم يقف حدوده في إطار السياسات الاقتصادية التى مارستها سلطة الحكم في تلك الاثناء بل ان الحراك طال امورا اخرى من بينها الممارسات التى اقدمت عليها تلك السلطة فى تضخيمها للجهاز الادارى الحكومى و تضخيمها للاجهزة الامنية و العسكرية و التى اسهمت في ان تتدفق اعداد كبيرة من اهالى الريف الى المدن بعد ان تركوا العمل فى المجالات الزراعية و اختاروا العمل فى تلك الانشطة الحكومية ، بل ان السبب يعود ايضا إلى ما اقدمت عليها الحكومة العراقية في إخلا ء المناطق الحدودية في كوردستان من سكانها و توطينها

لهولاء السكان فى المجمعات السكانية القسرية(**اللهونى** ،٢٠٠٥:٥).

اطلقت الحكومة العراقية السابقة رصاصة الرحمة فى نعش التوزيع السكانى المتهالك فى كوردستان بعد ان تم تحريم السكان في العيش في جميع المناطق الريفية ، و هكذا فقد تم القضاء و بصورة شبه كلية على الريف الكوردستاني وذلك بغرض السيطرة على التحركات السكانية فى هذا الاقليم (**طالباني** ،٢٠٠٩:٥١٦)،

بعد حصول الانتفاضة في إقليم كوردستان العراق و بعد ان سحبت الحكومة العراقية السابقة اداراتها من الاقليم ، وبعد ان تشكلت حكومة إقليم كوردستان ، حصلت تغيرات جذرية في هذا الاقليم من بينها رفع الحظر على العيش و الاسكان فى المناطق الريفية (**بەڕێوەبەراەتى ئامارى سلێمانى** ،٢٠٠٥:٤). وهكذا و نتجة لذلك و بالنظر لاستمرار عملية الحصار الاقتصادى على العراق و تداعي الامكانات المالية العراقية ، و بالنظر الى انخفاض المستوردات العراقية و التى تضمنت ايضا انخفاض مستورداتها من السلع الغذائية التى كان يتم استيرادها بكميات كبيرة وكان يتم عرضها من قبل الحكومة العراقية باسعار مدعومة على نحو بان يتم الا يفاء بالطلب الكلي، عليه و بعد ان إنخفضت المستوردات العراقية من السلع و المواد الغذائية ، و بعد ان إنخفض عرض تلك السلع و المواد الغذائية ، فان هذه السلع و بما ان الطلب عليها غير مرن و لم ينخفض الطلب عليها رغم إنخفاض عرضها ، فان ماحصل من إنخفاض للعرض و عدم إنخفاض الطلب على تلك السلع بالنسبة نفسها ، فان ما حصل كان إرتفاع حاد و كبير في اسعار السلع الغذائية في كافة المناطق العراقية و بضمنها المناطق الكوردستانية(**اللهونى** ،٢٠٠٥:١٢٣).

بالنظر الى تصاعد الحاجة الى المواد الغذائية و استمرار الطلب على السلع الغذائية ، و بالنظر الى الارتفاع الحاد لاسعار السلع الغذائية ، و نظرا الى عدم تبني حكومة إقليم كوردستان انذاك لبرامج واسعة او حتى محدودة على غرار الحكومة العراقية لنظام البطاقة التموينة لتوزيع بعض السلع الغذائية على المواطنين في كوردستان العراق ، لذا فانه و رغم دخول بعض المنظمات الخيريه الاجنبيةالى مناطق كوردستان لتوزيع المساعدات على المواطنين(**سعيـــد**،٢٠١٠:١٨)، فقد حصلت قناعة لدى الجميع بانه لامفر سوى العودة الى الاراضي الطيبة المعطاة لان ينال الجميع من خيراتها ،و هكذا و نتيجة لهذه الحقيقة و بما ان قدرات الحكومة الفتية المتشكلة انذاك كانت محدودة فى توفير فرص عمل كثيرة ، و بما ان القطاع الخاصغيرالزراعي لم يسع له تامين وظائف كافية للاعداد الكبيرة من السكان المحتشدين فى المناطق الحضرية ،عليه فقد حصلت هجرة معاكسة الى الريف الكوردستانى للعمل في لمجال الزراعى لتامين فرص العمل امام الاعداد الكبيرة من العاطلين و لتامين مصادر العيش و مصادر دخل متاتية من العمل الزراعيلذا فان هذه الهجرة المعاكسة التى كانت تدعمها بعض المنظمات الحكومية و غير الحكومية و حتى المنظمات العالمية من خلال دعم المزارعين بالمساعدات النقدية و العينية و دعم هؤلاء بالبذور و الحيوانات و الاسمدة و المخصبات و تامين وسائط النقل إضافة الى المساعدة فى إنشاء قنواة الري و البزل (**محمد**، ٢٠٠٩:١١٨)، وهكذا فقد نتشط العمل فى المجال الزراعى لفترة من الزمن منذ تشكل حكومة اقليم كوردستان العراق الى حين تطبيق العمل بقرار الامم المتحدة ذى الرقم (٩٨٦) الذي سمى بقرار (النفط مقابل الغذاء) الصادر فى عام (1995)(United Nations, Security Council,1995: S/RES/986) والذى بدا العمل بتطبيقه فى كافة المناطق العراقية بضمنها مناطق اقليم كوردستان فى عام ١٩٩٧(**بەڕێوەبەرایەتى ئامارى سلێمانى** ،٢٠٠٥:١٩-٢٠).

رغم المساهمات الايجابية التى مارسها قرار(النفط مقابل الغذاء) خاصة فى مجال توزيع المواد الغذائية و بالتالي في مجال رفع المعاناة على الاسر العراقية ، الا ان القرار اسفر عن نتائج سلبية كثيرة فى العديد من المجالات بضمنها النتائج السلبية على التوزيع البيئي للسكان و دورها في تعميق الاختلالات البيئية لتوزيع السكان الدى كان يشهد تحولا إيجابيا في الفترة ماقبل تطبيق ذلك القرار.

بغرض الكشف عن جوانب الخلل الحاصل فى التوزيع البيئي لسكان اقليم كوردستان العراق انطلق الباحثان فى بحثهما عن هذا الخلل الحاصل من خلال الكشف عن واقع التوزيع البيئي لسكان الاقليم مابين سنتى (1997)الذى بدا العمل في تطبيق قرار الامم المتحدة ذي الرقم (986) و الذى مارس دوره السلبي في التوزيع البيئي للسكان و عام

(2009) الذى اسهم التمادى في السياسات الاقتصادية الخاطئة التى مارستها حكومة اقليم كوردستان من سياسات انفاق و سياسات تشغيل غير صائبة و السياسات التجارية المهلكة ، هذه السياسات اسهمت جميعها فى الاستقطاب المجدد للمزارعين في الوظائف الحكومية العسكرية و المدنية وفي إتاحة الفرصة امام التجار في استيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية من دون ان تكون هناك ضرائب استيراد على تلك السلع او وجود ضرائب إستيراد منخفضة جدا،و هكذا فان هذه السياسات الاقتصادية الخاطئة اسهمت من جديد في تدفق اعداد كبيرة من اهالي الريف الى المدن الكوردستانية و الهجرة إليها بغرض السكن (**طالب و علاءالدين**،٢٠٠٩:٤٧-٤٨)،وهذا مايظهر من خلال الجدول (٣)الذي يكشف بان سكان الحضر الذى شكل نسبة (74.5%)من سكان الاقليم في عام (1997) ، قد إزدادت نسبته الى حوالي (78.36%)في عام (2009)، في حين ان سكان الارياف الذى شكلت نسبتهم حوالي (25.5%) من سكان الاقليم إنخفضت تلك النسبة الى (21.63%) ، و هكذا فإن التوزيع البيئي لسكان الاقليم الذي كان يعانى من خلل واضح قد إزداد خللا باتجاه زيادة نسبة سكان الحضر بنسبة (3.86%)وإنخفاض نسبة سكان الريف الكوردستانى بالنسبة نفسها إيبحوالي(-3.86%). و من خلال البيانات الواردة فى الجدول(٣)يتبن ان هناك فروقات طفيفة بين محافظات الاقليم من حيث التوزيع البيئي للسكان (الحضر /الريف) إذ يتبن ان الاختلالات البيئية لتوزيع السكان اعمق في محافظة اربيل في حين ان تلك الاختلالات اقل عمقا في محافظة السليمانية في حين تاتي محافظة دهوك مابين المحافظتين الانفتي الذكر ، علما انه و رغم و جود الفروقات مابين المحافظات الثلاث ، الا ان الاختلالات البيئية لتوزيع السكان في تلك المحافظات عميقة بحسب المعايير العالمية المعتمدة (**الدجاني وعابدين**،٢٠٠٩:٥٣٠).

جدول رقم(٣)

توزيع السكان حسب البيئة في محافظات اقليم كوردستان العراق مابين سنتي (١٩٩٧-٢٠٠٩)

	١٩٩٧			٢٠٠٩		الفرق مابين سنتي (١٩٩٧-٢٠٠٩)	
محافظات الاقليم	عدد السكان (نسمة)	الحضر%	الريف%	الحضر %	الريف%	الحضر%	الريف%
اربيل	1,717,284	77.4	22.6	81.7	18.3	4.3	-4.3
السليمانية	1,803,792	71.5	28.5	80.9	19.1	9.4	-9.4
دهوك	1,177,714	74.6	25.4	72.5	27.5	-2.1	2.1
الأقليم	4,698,790	74.5	25.5	78.36	21.63	3.86	-3.86

الجدول من عمل الباحثين بالأعتماد على:-

١. مديريةاحصاءالسليمانية(٢٠١٠)، النتائج الاولية لعملية الحصر و ترقيم الاسكان حسب الاقضية و النواحي لمحافظة السليمانية ،السليمانية،بيانات غيرمنشورة،ص١٠

٢. .حكومة اقليم كوردستان /وزارة التخطيط /خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٢-٢٠١٦ / ٢٠١١ بيانات غيرمنشورة /ص ١٤٤

٣. خياط،كمال(٢٠٠٢)،الواقع الأقتصادي الاجتماعي لمحافظة السليمانية ٢٠٠٠

و نلاحظ ان محافظة اربيل بقيت المحافظة التي تمتعت باعلى نسبة من التحضر في حين ان نسبة زيادتها في التحضرمقارنه بمحافظة السليمانية كانت اقل ،فى حين فانه و في محافظة دهوك فان نسبة سكان الحضر قد شهدت تناقصا مابين السنتين.

ثانيا:الاختلالات الإنتاجيه

١.٢. الاختلالات الخاصه بمساهمه الانشطه الاقتصاديه فى تكوين الناتج المحلى

يعانى إقليم كوردستان العراق من خلل بنيوي عميق ما بين القطاعات الاقتصادية، ومثل هذا الاختلال ينعكس وبطبيعة الحال على مساهمة القطاعات الاقتصادية فى تكوين الناتج المحلى ، وفى حال العودة الى الاسباب الكامنة وراء هذه الاختلالات فاننا لابد لنا ان نعترف بان هذه العوامل هى توليفة من العوامل السياسية ،الاقتصادية الداخلية و الخارجية ،وهكذا و نتيجة لهيمنة قطاع النفط على مجمل العمليات الاقتصادية فى العراق ، فان هذه الهيمنة والتى كانت سلبية من حيث اثارها على المساهمة النسبية للقطاعات السلعية فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى فى العراق ،فانها خلقت جملة من الإختلالات الاقتصادية لم يسلم منها اية منطقة من مناطق العراق ،و بما ان إقليم كوردستان يعد من بين المناطق العراقية ،فانه و نتجة للاختلالات الاقتصادية العميقة فى العراق، و نتيجة لسيطرة القطاع النفطى و هيمنة الايرادات النفطية على مجمل الايرادات العراقية فان هذه الاختلالات قد تغلغلت فى انشطة القطاعات الاقتصادية فى جميع المناطق واقاليم العراق بضمنها إقليم كوردستان العراق (AL-Rubie,2008:4)،حيث ونتيجة لذلك فقد تقهقرت الانشطة الانتاجية لبقية القطاعات الاقتصادية منها وعلى وجه الخصوص القطاعات السلعية الاخرى وهكذا فقد تقهقر الناتج المحلى فى انشطة القطاع الزراعى و قطاع الصناعة التحويلية (**احمد**،٢٠٠٣:١٦٨-١٦٩).

من طبيعة الاقتصادات المتقدمة ، انه و مع تقدم هذه الاقتصادات و كسمة من سمات الرفاه الاقتصادى الحاصل فيها فان انشطة القطاعات الخدمية سوف تزداد ،و كما هو معلوم فان هذه التحولات جرت بصورة طبيعية و على نحو سلس ، بل و بطريقة صحية دون ان تعكس اشكالا من الاختلالات الاقتصادية (**الهباب**،١٩٩٩:٩٨)،غير انه و فى معظم البلدان النفطية التى تتسم بالطبيعة الريعية للاقتصاد فانه و بسبب تضخم القطاع النفطى و نتيجة للزيادات المفرطة فى الايرادات المتاتية من تصدير النفط الخام و كنتيجة للامبالاة غير المبررة و عدم الاهتمام بتنويع انشطة الانتاج و مصادر الدخل القومى (**المعهد العربي للتخطيط** ،٢٠٠٢:٧-٩)،فان ما حصل فى هذه البلدان و من بينها العراق و الاقاليم و المناطق التابعة لهذا البلد و من ضمنها إقليم كوردستان العراق الذى يستحوذ على حصة من الايرادات النفطية العراقية و التى قدرت ان تكون تلك الحصة (١٧%)من جملة الايرادات النفطية بعد إستقطاع النفقات السيادية و الحاكمة (**المادة** ٢٠٠٥:١٢١،١١٧)،فان هذه الحصة الخاصة بإقليم كوردستان المتاتية من الايرادات النفطية لم تتم الاستفادة منها فى سبيل تنويع الانشطة الاقتصاد و توسيع انشطة القطاعات السلعية ، بل ان هذه الايرادات اسهمت فى توسيع القطاع الخدمي الحكومي و فى توسيع انشطة القطاعات التوزيعية خاصة القطاع التجارى الذى اسهم فى الزيادة المفرطة فى استيراد السلع بل و حتى الخدمات من الخارج (**درج واخرون**، ٢٠١١:١٠).

إن توسع القطاع الخدمي الحكومي و الخاص و القطاعات التوزيعية لم يكن نتجة طبيعية لتوسع الناتج المحلي فى كوردستان ولم يكن نتيجة طبيعية لتوسع الانتاج فى القطاعات السلعية غير النفطية (**الشبيبي**،٢٠٠٧:١٢)، بل كان نتيجة لتوسع الانتاج النفطي العراقى و زيادة الايرادات النفطية التى اسهمت فى تضخم قطاع الانشطة الحكومية وفي ظل وجود قاعدة نقد اجنبية واسعة بعد ان دخل البنك المركزى العراقي و منذ سقوط النظام السابق فى ممارسة عمليات السوق المفتوحة من خلال المزادات

العلنية المفتوحة التى يجريها يوميا حيث تم و على نحو تقريبي تثبيت سعر الصرف للدنيار العراقى امام الدولار الامريكى (AnnualEconomic-repor,2007:65) ،لذا فان الايرادات النفطية العراقية الكبيرة و المتزايدة سنويا ، و إمكانية التعامل القانوني بعملة الدولار و انفتاح السوق العراقية و السوق الكوردستانية امام الاستيرادات الاجنبية من دون وازع و من دون اية قيود تذكر على الاستيرادات من خارج العراق،و وجود نقود وبمقادير كبيرة متوزعة بين ايدى الناس خاصة بين ايدى الاعداد الكبيرة جدا من الموظفين الحكوميين و مستلمي الرواتب و ماحصل من تضخم فى الجهاز الحكومي وماحصل من توسع للانشطة التجارية المتعاملة بالسلع و الخدمات الاجنبية(**الشماع**،٢٠٠١: ٥٩-٦١) ،فان ذلك كان نذير شؤم اسهم فى تقهقر الناتج المحلي العراقي بضمنه الناتج المحلي فى إقليم كوردستان ،حيث إقتصرت مساهمة هذه القطاعات فى زيادة الطلب على المنتجات الخارجية(**غەفور**،٢٠٠٨-:١٥- ١٧).

٢.٢. الاختلالات الموجودة ما بين الانتاج المحلى و انماط الطلب الاستهلاكى

يمكن وصف إقليم كوردستان العراق بانه إقليم زاخر بالموارد الاقتصادية ، إذ تمتلك كوردستان اراضى واسعة صالحة للزراعة تقدر بحوالي (٧٤٨٥١٠٦)هيكتار من الاراضي الصالحة للزراعة ، كما و تمتد فى اراضى كوردستان روافد مائية وجداول وسطحات مائية وينابيع مائية كثيرة يمكن الاستفادة منها فى المجالات الزراعية (UNDP,18-19:2011)، كما يوجد في باطن اراضي كوردستان إحتياطي كبير من النفط الخام يصل الى حوالي (٤٥)مليون برميل من النفط الخام كما و تزخر كوردستان بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي (٤)ملاين من الامتار المكعبةمن الغاز الطبيعي(**تقرير الشركه النروجيه** ،٢٠١١) ، هذا اضافه الى غنى كوردستان بالعديد من المعادن الثمينة التي يمكن االاستفادة منها تجاريا في حال استخراجها، و تمتلك كوردستان قوة احتياطية كبيرة من الموارد البشرية ، بالامكان الاستفادة منها في حال إذا ماتم استخدامها استخداما امثليا(**خورشيد** ، ٢٠٠٨: ٥٢) .

بالنظر للامكانات المالية الكبيرة التى يمتلكها العراق ، وبسبب امكاناته الكبيرة في تصدير النفط الى الخارج و حصوله على إيرادات نفطية كبيرة ، فان هذة الحالة و بدلا من ان تساعد العراق في تطوير اقتصاده و تنويع مصادر انتاجه و دخله(خنسي،٢٠٠٦:١١٢) ، فانه و نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة التي مارستها السلطات الحاكمة في العراق ، فان ما نتجت كانت زيادة مساهمة انتاج النفط في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في البلد ، مقابل تقهقر الانماط الاخرى من الانتاج خاصة في القطاعات السلعية غير النفطية و غير المرتبطة بالانتاج النفطي بروابط امامية و خلفية(**مصطفى**،٢٠٠٨:٣١) ، و هكذا و نتيجة لحصول هذة الحالة فان مناطق العراق بضمنها اقليم كوردستان تاثرت بما ال اليها الاقتصاد العراقي ، و بالتالي فان مصادر الانتاج الاخرى قد تاثرت كثيرا بالاثار السلبية لتلك السياسات ، علية فانه ومنذ خمسنات القرن الماضي ورغم الزيادات الحاصلة في سكان العراق فان الناتج المحلي غيرالنفطي لم يشهد اي تطور ملحوظ (**العلى و سليمان**،١٩٨٨:١٥٥-١٥٧) .

و بالرغم وفرة الموارد الطبيعية المساعدة في الانتاج الزراعى، من اراضي صالحة للزراعة و مياه و رغم الطبيعة الريفية للمجتمع الكوردستاني و توارث العادات الزراعية و إشتغال معظم السكان بالانشطية الزراعية و لعقود طويلة ،فان زيادة الامكانيات المالية التى اكتسبتها حكومة إقليم كوردستان و بدلا من ان تساهم في رفع الحيف على هذا الاقليم من خلال العمل على التنمية الزراعية عن طريق الاستثمار فى الاراضي الزراعية من خلال شق الطرقات إليها و إقامة قنواة الري فيها و إقامه خزانات المياه و السدود من اجل

الاستفادة القصوى من المياه للاغراض الزراعية، وبدلا من ان يتم تشجيع الفلاحين و المزارعين للبقاء فى اراضيهم الزراعية من خلال منحهم مساعدات عينية ومنحهم قروض و سلف زراعية ميسرة ، وبدلا من ان تعمل الحكومة على تشجيع الفلاحين على الاستمرار فى العمل الزراعى و الانتاج الزراعي من خلال تزويد هؤلاء بالالات و المعدات الزراعية والمساعدة فى توريد المستلزمات الزراعية و تسويق المنتجات الزراعية ، وبدلا من ان تزود مناطق الارياف بالخدمات الضرورية من الخدمات الصحية و التعليمية و خدمات النقل و الاتصال ،فان ماحصل بالفعل كان امرا معكوسا لذا فان النتيجة التى تم قبضها بعد ذلك الفشل قد تمثل بهبوط الناتج الزراعي بسسبب هجرة الفلاحين لاراضيهم الزراعية و انخراطهم في العمل الحكومي خاصة في مجالات القوات المسلحة الكوردستانية .

اضافة الى إقدام حكومة اقليم كوردستان على تلك السياسة الخاصة بالاستخدام و المنوه عنها اعلاه فان ما اقدمت عليها السلطات الحاكمة هي اطلاقها لحربات شبة مطلقة في مجال التجارة و الاستيراد ليس في مجال الحربات التجارية في المعابر التجارية التي تحتسب لأضايا القياسات و السيطرة النوعية ، و الاحتساب للمسائل الصحية ،بل ان ماحصل كان تدفقا لكميات كبيرة من السلع الاجنبية حتى الرديئة منها بل و حتى المضرة بالصحة و المنتهية مفعول استعمالها او استهلاكها ، بل وحتى استيراد سلع غير صالحة للاستخدام البشري بالمرة ، وهكذا و نتجة لهذة السياسة التجارية غير المبررة تمت تغطية السوق المحلية الكوردستانية بجميع انواع السلع الاجنبية من دون ان تكون هناك ضرائب استيراد **(عبود،٢٠٠٨:٣-٥)** ، وبالتالي فقد تم اغراق السوق الكوردستانية بسلع اجنبية رخيصة الثمن و التي يمكن وصفها بانها كانت جزء من سياسات الدول الاجنبية خاصة المجاورة منها و التي كانت تستهدف جعل كوردستان سوقا رائجة لمنتجاتها ، من خلال خنق امكانياتها الانتاجية ، علما ان الامكانيات المالية الكوردستانية الكبيرة بعد ان تدفقت عليها المليارات من الدولارات قد اسهمت في التمادي في هذه السياسات الخاطئة ، الا ان النتيجة التى تم جنيها قد تمثلت بحصول اختلال عميق مابين الناتج المحلي المتناقص و استيرادات ضخمة خاصة السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج وحصول نهم كبير لاستهلاك السلع الكمالية والمظهرية(Annual Import-repor,2008:5-6) ،وهكذا فان هذة النتيجة يمكن وصفها بانها كانت اكبر عملية لتسرب الموارد المالية الكوردستانية المتمثلة بالنقد الاجنبى،مقابل تقهقر انماط الانتاج المحلى فى السلع الزراعية والمنتجات الصناعية بل وحتى منتجات الورش الصناعية المحلية مثل الورش الصناعية التى اقامها النجارون والحدادون المحليون بعد ان سمحت ودون اى وازع لاستيراد الاثاث المنزلية الجاهزة من الدول المجاورة خاصة من تركيا ،بحيث وصل حجم التبادل التجارى بين الاقليم وتركيا الى حوالي (٦)مليارات دولار الامريكى خلال سنة ٢٠١٠ حيث ان هذة العملية قد قضت بصورة شبة كلية على الانشطة المحلية بعد ان فقدت تلك الانشطة قدراتها التنافسية**(الدستور،٢٠١٠:٢)** قبل الوفرة المالية المتقاطرة على كوردستان كانت خدمات القطاع الخاص وفى معظمها يتم انتاجها محليا،حيث لم تكن هناك خدمات اخرى تعرض في السوق المحلية منتجة غير محليا ،لذا فان انماط استهلاك الخدمات كانت تقتصر على الخدمات المحلية ،ولكن وبعد ان اصبحت السوق الكوردستانية سوقا رائجة وبعد ان ازداد الطلب على الخدمات جميعها وبعد ان ارتفعت اسعارها ،و امام انفتاح الابواب مشرعة امام انشطة الشركات الاجنبية للعمل فى كوردستان من دون وجود قيود قانونية كثيرة او ضرائب تثقل كاهل تلك الشركات ما دفعت بالشركات الاجنبية خاصة الشركات التركية للدخول الى السوق الكوردستانية بغرض الاستفادة من الاوضاع الراهنة فى كوردستان ،وهكذا وبعد ان تدفقت شركات اجنبية كثيرة وتقدم خدمات معينة خاصة بها، حصل ايضا اختلال ما بين انتاج

الخدمات المحلية المتقلصة وزيادة فى الطلب على الخدمات بتاثير زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقي وزيادة ملحوظة فى عرض الخدمات المنتجة من قبل الشركات الاجنبية واخيرا زيادة فى استهلاك الخدمات التى كانت تقع بعضا منها على الخدمات المقدمة من قبل الشركات الاجنبية (**عبود**،٢٠٠٨:٤-٥).

ثالثا:الاختلالات القطاعيه

مرت بلدان العالم فى مسيرتها التنموية بتجارب متباينة من حيث صدارة ذلك القطاع الذى قاد العملية التنموية،ففى البلدان الراسمالية المتقدمة التى شهدت تجربة تنموية خاصة بها،فان هذه البلدان إنطلقت من براثن التخلف الاقتصادى و نالت إقتصادياتها نهضة تنموية كان القطاع الخاص هو الرائد فى العملية التنموية ،الا ان ما يؤخذ على هذه التجربة انها كانتا تجربة تنموية بنيت على اساس الماسي التى قاستها الايدي العاملة الصناعية من مظالم واضحة مورست بحقهم اثناء الانطلاقة الاولى في النهضة الصناعية ،علما ان هذه المظالم لم تقف في حدود البلدان الراسمالية بل طالت الى شعوب المستعمرات بعد ان تم تسخير معظم الموارد الطبيعية والبشرية فى هذه المناطق فى خدمة عجلة التنمية الصناعية فى البلدان الراسمالية ،هذا ناهيك عن جعل المستعمرات اسواقا رائجة فى سبيل تصريف المنتجات الصناعية للبلدان الراسمالية فى إطار عملية تقسيم العمل الدولي الذى إبتكرته الراسمالية فى البلدان الراسمالية (**ابوشرار**،٢٠٠٧:١٩٢). رغم البدايات الماساوية لممارسات القطاع الخاص فى البلدان الراسمالية ، إلا ان هذا القطاع إستطاع وبفعل مزايا الابتكارات التكنولوجية و تحسين إدارات العمل و مايحملها من مزايا تحقيق الكفاءة (**معروف**،٢٠٠٦: ٥٩-٥٨) ،عليه فقد إستطاعت الانشطة الاقتصادية المملوكة للقطاع الخاص فى ان تمضي قدما باتجاه زيادة الانتاج و تراكم الثروات ، كما وان انشطة القطاع الخاص فى العالم الراسمالي المعاصر قد استفادت كثيرا من تجاربه الماضية و لازالت هى السباقة و الرائدة فى مجمل العمليات الاقتصادية و انها لازالت تشق طريقها بنجاح رغم العثرات التى تعتريها من حين الى اخر و رغم ما تلحق بها من ازمات إقتصادية متكررة (**الكواري** ،١٩٨٩:٣٥).

وبعد إقامة الانظمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى و الصين الشعبية و غيرها من البلدان ،فقد رات هذه البلدان وبخاصة الاتحاد السوفيتي انها لن تستطيع ان تخطو الخطوات نفسها كما خطتها البلدان الراسمالية الصناعية المتقدمة من خلال البدء بالصناعات الخفيفة ثم التواصل فى إقامة الصناعات الثقيلة ،و انها اقتنعت بانها لن تستطيع و لن تنوي إستثمار غيرها من الشعوب فى سبيل تنمية صناعية على النمط الراسمالي من خلال الركون الى القطاع الخاص فى قيادة العملية التنموية ، و هكذا فان هذه البلدان و فى سبيل اقامة صناعة ثقيلة متقدمة رات ان السبيل الوحيد لتحقيق هذه النتيجة هى تسليم العملية التنموية بين ايدي القطاع العام، ولكن مهما يكن من الامر فان هذه البلدان و رغم مالاحقتها من عثرات في عدم تحقيقيها للكفاءة الاقتصادية فانها استطاعت ان تقدم تجربة فريدة (**سعيـــــــــــد**،٢٠١١:١٥١-١٥٤).

اما فى البلدان النامية ، فقد إتخذت هذه البلدان تجارب تنموية متعددة و مختلفة اثبتت بعضها نجاحات باهرة مثل جنوب شرق اسيا التى إعتمدت في تجريبتها التنموية ستراتجية التصنع لاجل التصدير، ففي هذه البلدان فقد تناغمت مساهمات القطاع العام والقطاع الخاص ، وحيث كان هناك دعم حكومي واضح و انماط من الدعم اساسها التشريعات التى تدعم انشطة القطاع الخاص من اجل ان تكون قوية فى الداخل و ذات درجات تنافسية عالية فى الاسواق الخارجية (**عطويى**،٢٠٠٤:٢٦٦).

حققت البلدان النامية الاخرى التى كانت تدعم حكوماتها الانشطة الانتاجية في كل من القطاع الخاص و العام ، حيث و في البلدان النامية التى إستطاعت ان تفتح اسواقها امام الاستثمارات و كانت تطلق حربات اوسع

لانشطة القطاع الخاص الوطني و الاجنبي فإنها إستطاعت ان تقدم تجارب ملحوظة رغم الماخذ و الاثار السلبية التى نالتها فى تجاربها من تبعية واضحة للشركات الاجنبية و الشركات متعددة الجنسية(**منظمه العمل العربيه**،٢٠٠٩:١٠).

اما بخصوص تجارب البلدان النفطية ،فان هذه البلدان كانت مختلفة من حيث إطلاقها العنان للقطاع الخاص او دعمها للقطاع العام و جعلها القطاع المهيمن، حيث و في بعض البلدان النفطية مثل بلدان الخليج العربي فان هذه البلدان و رغم إلاعتماد الكبير لاقتصادياتها على النفط،الا ان معظم هذه البلدان بادرت الى تشجيع القطاع الخاص الى جانب وجود قطاع عام جكومي قوي ، حيث ان إطلاق العنان للقطاع الخاص ساهم فى إضفاء نمط من التنوع فى انشطة الانتاج الى جانب قطاع النفط الخام (**زكي** ،١٩٩٨:١١٧-١١٩)،غير ان بلدانا نفطية مثل ايران و التى إحتفظت بنمط من التنوع فى الانشطة الانتاجية ، فانها بادرت الى إعتماد ستراتجيةالتصنع لاحلال الواردات ، إذ ان هذا البلد و رغم الماخذ الكبيرة على انشطتها الانتاجية فانها استطاعت ان تقدم نموذجا مثيرا للجدل يمتدحه البعض و ينتقده الاخرون(**العنبكي**،٢٠٠٨:٣٦).

و يوجد من بين البلدان النفطية نموذجين من الاقتصاد اللذين اثبتا فشلا متقطع النظير و هما النموذج العراقي و النموذج الليبي،ففى هذين البلدين اللذين ضخما كثيرا القطاع العام فانهما لم يسمحا سوى لقطاع خاص فاسد مرتبط بمصالح القادة الحكام فى البلد في ان ينمو و يتوسع (AL-Rubie,2008:4).

وفى كوردستان العراق و الذى تنال فيه حكومة الاقليم مبالغ طائلة من ميزانية الدولة العراقية ، فان هذه الحكومة و إعتمادا على تلك الايرادات الكبيرة فانها لم تسهم فى إطلاق اية استراتيجية معروفة لتنمية اقتصاديات هذا الاقليم ، كما ان هذه الحكومة لم تمارس اية سياسة حقيقية من شانها دعم القطاع الخاص الحقيقي، بل ان ما اسهمت فيه هذه الحكومة قد تمثلت فى توسيع القطاع الحكومي لدوائرها الخدمية و منشاتها الخاصة بالمرافق الاساسية و مرافق الخدمات الصحية و التعليمية و غيرها ، وقد ترتّز ذلك التوسع من خلال زيادة العاملين فى هذه المرافق، و الغريب في الامر ان الافراط الكبير فى ضخ اعداد متزايدة من العاملين في القطاع الحكومي و مرافق الخدمات الاساسية العائدة للقطاع الحكومي لم تؤد الى التوسع فى تلك الخدمات بالنسبة نفسها التى إزداد فيها عدد العاملين و خلال الفترات نفسها ، كما لم تؤد تلك الزيادة في التحسن فى نوع الخدمات المقدمة الى المواطنين (**احمد** ،٢٠٠٠:٧٢-٧٤)، و هكذا فان ما اقدمت عليها حكومة إقليم كوردستان من زيادة فى عدد العاملين لديها، و ماحصلت من نتائج من حيث عدم موائمة التوسع الكمي و التحسن النوعي للخدمات المقدمة كشفت عن تفاقم حالة البطالة المقنعة فى الدوائر الحكومية و بينت عن تدهور مستوى الانتاجية فى القطاع الحكومي، و مثل هذه النتجة إن دلت على شئ فانما تدل على فشل السياسات الحكومية في مجال إستخدامها لليد العاملة و عن فشلها ايضا في إدارة قطاع حكومي كفوء بدليل عدم تحقيقها لاهدافها فى مجال تقديم الخدمات الاساسية (**حيـــــــــــــــدر**،٢٠١٠:١٨٢-١٨٧).

من بين الاخفاقات الاخرى التى تورطت فيها حكومة إقليم كوردستان انها و في إطار إنفاقها الهائل على القطاع الحكومي و ضمن إنفاقها الكبير فانها لم تقدم على تحقيق نمط من التوازن مابين توسيعها لمشاريع الخدمات العامة و بين إقامتها للمشاريع الاستراتيجية سواء اكانت تلك المشاريع مشاريع تخص القطاعات السلعية مثل إقامتها لمنشات الصناعات التحولية و مشاريع تخص تطوير المجال الزراعي (**خطه التنميه الاستراتجيه لاقليم كوردستان**،٢٠١١:٤٩-٥٩) ، كما و ان حكومة إقليم كوردستان اخفقت ايضا في تطويرها لمشاريع البنى التحتية مثل إقامة السدود و الجسور و الطرق السريعة و خطوط السكك الحديد و محطات كافية لتزويد

الاهالي بالطاقة الكهربائية خاصة تلك المحطات التى تتعامل مع البيئة برفق، علما ان مصافي النفط المقامة فى بعض المناطق من كوردستان و التى باشرت فيها حكومة العراق الفيدرالية و سلمتها فيما بعد الى حكومة الاقليم تم و ضعها و من قبل الحكومة الاخيرة تحت تصرف الحزبين الحا كمين في الاقليم ضمن صفقة مثيرة للجدل (**خطه التنميه الاستراتجيه لاقليم كوردستان**،٢٠١١:٧٤-٨٥،).

يعد نمط الاداء الاقتصادي فى إقليم كوردستان العراق انه اداء تنقصه الكفاءة على نحو واضح ، و مثل هذه النتيجة ناجمة عن تضخيم القطاع العام المتسم بالكفاءة المتدنية و العمل على تشويه القطاع الخاص المتسم بالكفاءة الاعلى.إذ ان ذلك القطاع الذي يسمى جزافا بالقطاع الخاص ليس سوى قطاع مشبوه متكون من انشطة الشركات الحزبية او الشركات التى تعمل لصالح مسؤولي الاقليم ضمن واجهة صنيعة متالفة من وكلاء يعملون لحسابيهم الخاص بصورة مباشرة او ضمن شراكة غير واضحة وغير معلنة ، اما بخصوص القطاع العام فان التدني الكبير لكفاءات هذا القطاع فى إقليم كوردستان العراق بالقياس الى غيرها من من الدول فانها ناجمة عن التركيز الكبير على انشطة خدمية غير مربحة مستفيدة من إبتلاع النفقات الباهظة التى يتم تخصيصها لتلك المشاريع من الموازنة العامة لحكومة إقليم كوردستان العراق (**العلى و سلمان**، ١٩٨٨:١٥٤-١٦٩).

اثبتت التجارب التاريخية في معظم بلدان العالم خاصة تلك البلدان التى إختارت الطريق الراسمالي في بناء انظمتها الاقتصادية ، بان القطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يعول عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث و في البلدان الراسمالية و بالنظر الى العمق التاريخي لعمل القطاع الخاص و بالنظر الى التشريعات الخاصة بعمل هذا القطاع من حيث حماية الممتلكات الخاصة و بالنظر الى القوانين المشجعة للاستثمار الخاص ، بل بالنظر الى السياسات الاقتصاديةالداعمة لانشطة القطاع الخاص ، فقد إستطاع هذا القطاع في ان يقود معظم العمليات الاستثمارية في شتى حقول الانتاج المادي و في مجال الخدمات ، كما و ان القطاعات المالية و المصرفية و وجود اسواق المال المزدهرة قد ساعد في تدعيم انشطة القطاع الخاص، الا انه و في حال مقارنة هذه الاوضاع السائدة مع الاوضاع القائمة في إقليم كوردستان العراق فاننا نجد ان الحالة هي معكوسة تماما إذ ان القطاع الخاص هو قطاع ضعيف لايقوي سوى الخوض في بعض المجالات لتقليدية و في المجالات ذات العائد السريع مثل مشاريع البناء و الاسكان و المجالات التجارية من دون ان تكون هناك انشطة إستثمارية في المجالات الحيوية التى تدعم الاقتصاد في هذا الاقليم على سبيل المثال انشطة الصناعات التحويلية و حتى الانشطة الزراعية على النمط الحديث من حيث إستزراع المساحات الواسعة و التى تستخدم الالات و الادوات الزراعية الحديثة و تستخدم الطرق الزراعية الحديثة و العلمية و من حيث إستخدام المخصبات و الهندسة الجينية و غيرها من الطرق الزراعية التى تعول عليها لتطوير القطاع الزراعي فى هذا الاقليم(USAID/IRAQ,2006:12).

اما بخصوص مساهمة كل من القطاع العام و القطاع الخاص فى تكوين الناتج المحلي في إقليم كوردستان العراق ، فالملاحظ ان مساهمة القطاع الخاص هي مساهمة ضعيفة بالنظر الى ضعف القطاع الخاص في هذا الاقليم امام القطاع العام اما فيما يتعلق بمساهمة القطاع العام فى تكوين الناتج المحلي، فإذا كانت هذه المساهمة هي اكبر الا ان مساهمته لاتعود الى كفاءة و نشاط هذا القطاع بل تعود الى الانفاقات الكبيرة التى يتم تخصيصها لهذا القطاع من موازنة الاقليم التى تكون منهلها الاساسي الايرادات النفطية العراقية التى يتم تخصيص بعضها الى الاقليم ، و هكذا فان العبرة فى مساهمة القطاع العام الكوردستاني فى تكوين الناتج المحلي يعود الى ذالك الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الكوردستانى المعتمد بالاساس على ريع النفط ،عليه و

في حال الانخفاض المفاجئ لمثل هذه الايرادات و في حال الانخفاض الحاد للانفاقات الحكومية على القطاع العام ، فان ماينجم عنه بخصوص الناتج المحلي للقطاع العام سيكون الانخفاض الحاد و المفاجى لهذا الناتج و مثل هذا الحال لايمكن تفاديه بالمرة فى حال حصول ذلك الامر (IAU,2009: 5).

رابعا / الاختلال مابين مخرجات العمليه التعليميه و حاجات السوق

من بين النقاط الجوهرية التى إتفق عليها الجميع هي ان التنمية الحقيقية الشاملة لن تتحقق في اي بلد مالم يعمل ذالك البلد على تنمية قدراته البشرية ، من اجل ان تقود الموارد البشرية الفاعلة و الكفوءة عملية التنمية على نحوها الصحيح ، و هكذا و من هذا المنطلق فان الاستثمار في الموارد البشرية يكون الطريق الاصوب في ذلك الاتجاه **(سعيد و الزهاوي،**١٥٦:٢٠٠٩)

إذا كان الاستثمار في راس المال البشري يتوزع بين كل الجوانب و النواحي التى تنمي القدرات البشرية من حيث تنمية قدراته البدنية و الجسمية و تغذية نزواته و رغباته النفسية، و الترفيه عنه والتى يمكن تحقيقها من خلال تقديم ماهو افضل من الخدمات الصحية و الثقافية و الترفيهية و رفع الضغوطات النفسية على الفرد و التى تطال نواحي العدالة الاجتماعية و اشعار الفرد باهميتة من خلال تامين المؤسسات الضرورية التى تدعم تلك الجوانب ،والعمل من اجل بيئات مناسبة تريح عن النواحي النفسية للفرد(علـى ،41:2002).

اضافة الى النقاط اعلاه المشار اليها و التى تحتاج جميعها الى الاستثمار فيها ، فان قضية التعليم و التدريب تصبح المجال الاهم للاستثمار في الراسمال البشري وهكذا و رغم ان التعليم يصبح من بين الحقوق التى لابد ان يتمتع بها الجميع و رغم ان التعليم يتضمن جوانب إجتماعية الا انه يرتبط مع القضايا الاقتصادية ، و قضايا التنمية إرتباطا مباشيرا كونه يشكل نمطا من انماط النشاط لاقتصادي بحد ذاته و يشكل بنفسه قطاعا من بين القطاعات لاقتصادية التى تؤمن وظائف العمل ، الان هذا القطاع و العمل فيه له إمتدادات واضحة في جميع الانشطة و القطاعات لاقتصادية ، بل ان للتعليم تاثيرات مباشرة و قوية على انشطة القطاعات لما يمارسه التعليم في تنمية قدرات العاملين في القطاعات لاقتصادية الاخرى **(وزارة التربيه بالتعاون مع يونسكو برنامج** ٩٨٦ SCR، ٤٥:٢٠٠٢).

و في ظل دراسة واقع التعليم في اقليم كوردستان العراق ، لابد لنا من القول ان النظام التعليمي في هذا الاقليم شانه شان النظام التعليمي في معظم البدان النامية ، لم يشهد قفزات نوعية باتجاه إصلاح النظام التعليمي فيه، عليه فان النظام التعليمي في هذه المناطق لم يشهد تطورا ملحوظا من حيث المستلزمات التعليمية التى يمكن حصرها في المستلزمات المادية من الابنية و الانشاءات المتمثلة بالقاعات الدراسية النموذجية و المختبرات الحديثة و الاجهزة و المعدات ذات العلاقة بالعملية التدرسية ، اضافة الى السلك التدريسي من الكوادر التدريسية الكفوءة و المتسلحة بالعلوم الحديثة ،و كذالك الحال المناهج الدراسية الحديثة ، إضافة الى التشريعات المرنة التى تساعد على تطور العملية التعليمية**(فرداغي ،**٢٠٠٨:٢٤-٢٦).

و على الرغم معاناة العملية التعليمية في اقليم كوردستان العراق و رغم عدم تمكنها من تامين متطابات تطوير العملية التعليمية ، فالملاحظ فى هذه العملية انه يتم زج اعداد كبيرة من التلاميذ و طلاب الجامعات ضمن عملية تعليمية تنقصها ضرورات التعليم من حيث لابنية و الانشاءات الملائمة ، كما وان نوعية الكوادر التدريسية العاملة في مجالات التدرس تتسم بالكفاءة المتدنية من ناحية قدراتهم العلمية و جهل الكثيرين منهم باللغات الحية ، إضافة الى ضعف قدراته في ايصال المعلومات الى ذهن الطالب. إضافة الى ذلك فان نوعية المناهج المعتمدة و التدريسات الملقاة هي بالية ، و في بعض الاحيان فان الدهر قد اكل عليها،

إلا انها تعتمد حتى وقتنا الحاضر ، و هكذا فانه و رغم العدد الكبير الذى يتم تخريجه و رغم العدد الهائل من الشهادات الجامعية التى يتم منحها فى الجامعات و المعاهد الكوردستانية العالية ، الا ان الملاحظ ان نوعية المخرجات في العملية التعليمية لاتتناسب تماما مع مقادير الانفاق الكبيرة التى يتم انفاقها في العملية التعليمية ، و هكذا و على هذا الاساس فانه من السهولة بمكان إيجاد اختلال واضح مابين الانفاق الهائل على العملية التعليمية و النوعية المتدنية لمخرجات العملية التعليمية رغم الكثرة العددية لتلك المخرجات(**خورشيد**،٢٠٠٨:٣٢). من بين النواقص الهيكلية التى يعانيها النظام التعليمي فى كوردستان العراق اضافة الى النواقص الخاصة بالمناهج الدراسية و نوعية التدريسات التى تطفى عليها النواحى النظرية ، فان هذا النظام وبالنظر للقطعية الموجودة بين التخطيط التعليمي و التخطيط لاقتصادي ، و بالنظر الى القطعية الموجودة بين مخرجات العملية التعليمية و حاجات السوق ، فاننا نلاحظ بان النظام التعليمي في واد و حاجات السوق في واد اخر ، لذا فان مايتم إعتماده من مناهج و مايتم تدريسه من مواد و مواضع ، و ما يتم إفتتاحه من معاهد و جامعات و كليات و اقسام ، لم يتم إفتتاحه وفق متطلبات و حاجات السوق ، عليه فان التخطيط التعليمي إن كان موجودا بالاصل لم يكن إستجابة لمتطلبات التنمية في الاقتصاد ، و لم يكن إستجابه لحاجات السوق المستقبلية ، و الوظائف الحقيقية و فرص العمل المتاحة في المستقبل التى تتيحها سوق العمل فى كوردستان ، و هكذ اونتيجة لهذه القطيعة الواضحة فان ماحصل و يحصل الان و الذى سوف يحصل في المستقبل يتلخص في عرض اعداد كبيرة من خريجي الجامعات و المعاهيد العالية الكوردستانية ، و خاصة في الإختصاصات الانسانية اللذين لايجدون فرص عمل كافية اماهم ، و كذالك الحال فان الخريجين في الإخصتصات العلمية و التطبيقية من خريجى كليات العلوم والهندسة فان هؤلاء و بالنظر لعدم وجود مشاريع كافية و معامل و مصانع عديدة فان هؤلاء ايضا لايجدون فرص عمل متاحة تتناسب مع إختصاصاتهم ، لذا فان هذه الحالة خلقت و سوف تخلق مشكلة في المجتمع و تؤدى الى حصول ضغوطات شعبية على حكومة الاقليم ، و هذه الحكومة و بالنظر لضيق الافق الذى تمتلكه فان ماتمارسه هي مجابهة نتائج الاخطاء المرتكبة بارتكاب اخطاء جديدة من خلال زج اعداد متزايدة من العاطلين اللذين يكشفون عن انفسهم على صورة البطالة السافرة في الدوائر الحكومية بصيغة موظفين حكوميين من دون ان يشغل الكثير من هؤلاء فرص عمل حقيقية ، بالتالي فان هؤلاء اللذين تم زجهم في تلك الدوائر اصبحوا في عداد البطالة المقنعة(علـى ،٢٠٠٢:٤٦)، كون هؤلاء عند زجهم في تلك الاماكن لم يكونوا يضيفون شيئا الى الانتاج ، إذ ان انتاجيتهم الحدية وصلت الى الصفر او دونه، علما ان هذه الحاله لا زالت مستمرة و تشكل معضلة كبيرة في مجال استخدام الايدى العاملة في إقليم كوردستان العراق ،

و قياسا الى الانواع الاخرى من الموارد الاقتصادية فقد اثبتت الشواهيد التاريخية بان راس المال البشرى كان اكثر الانماط مساهمة في تحقيق النمو والتطور الاقتصادى ، و مثل هذا الامر يتجلى فى التجارب التنموية الرائدة على الصعيد العالمي ، فعلى سبيل المثال فان التجربة الرائدة في الولايات المتحدة و النجاح منقطع النظير في الولايات المتحدة الامريكية ، و ماوصلتها هذه الدولة من منزلة كبيرة لم تكن ترجع بالدرجة الاساس الى الموارد الطبيعية الزاخرة فيها ، بل ان العامل الاساسي في تطور الولايات المتحدة الامريكية يرجع الى العامل البشرى بعد تيسر اعداد من العاملين الكفؤئين اللذين هاجر معظمهم من الدول الاوروبية المنظورة ، هولاء اللذين جلبوا معهم الالات و الادوات و المبتكرات التكنولوجية الى العالم الجديد و الاقاليم الامريكية التى إستوطنوها ، إضافة الى المساهمات العلمية و التكنولوجية الكبيرة وبراءات الاختراع الكبيرة والاكتشافات العلمية الكثيرة والاختراعات العلمية الكثيرة التى تمت ترجمتها فى المجالات التطبيقية التى

دخلت معظمها الى مجالات العمل والانتاج ،وهكذا فان الجهد البشرى المتواصل فى هذا البلد فى شتى مجالاتها وعلى وجه الخصوص في مجالات بحوث التطوير والمجالات التطبيقية كان له الاثر الفاعل في تطور الولايات المتحدة الامريكية (**خلف** ،٢٠٠٧:١٥٥-١٥٦). من بين التجارب التنموية الناجحة الاخرى والتى كانت مساهمات الموارد البشرية واضحة للعيان التجربة الاسرائلية الناجحة التى بنيت على ارض كانت تنقصها العوامل الاخرى فى الدفع باتجاه تحقيق عملية تنموية حقيقية إذ ان صغر حجم البلد ووجود اراضى صحراوية كثيرة ونقص المياه شكلت عوامل لم تكن تساعد فى تحقيق عملية تنموية ناجحة، الا ان المستوطنين اليهود الذين قدموا الى ارض فلسطين المغتصبة واللذين كانوا يمتلكون كفاءات عالية اسهموا فى خلق تجربة تنموية رائدة فى الدولة اليهودية المزروعة على تلك الارض(Kislev,2000:3-4).

فقد إمتازت التجربة التنموية فى دول جنوب شرق اسيا بخصائص فريدة يرجع الكثيرون سبب نجاحها الباهر الى ما اقدمت عليها هذه الدول من استثمار ناجح فى الموارد البشرية من خلال الضغط الشديد على تعليم ابنائها وما تمتاز بها هذه البلدان فى استثمار العادات والتقاليد فى تحفيز العاملين صوب مزيد من الانضباط فى العمل والتانى الشديد فى اداء الاعمال و الانسجام العضوى مع انماط العمل التى يؤديها هؤلاء (Primavera,2005:65-65).

و على الرغم من اهمية العملية التعليمية،فان إقليم كوردستان اثبت فشله فى مجال العملية التعليمية ،بالنظر لما يعانيه النظام التعليمى من اختلالات واضحة فى شتى المجالات انعكست على عدم إستطاعه مخرجات هذة العملية فى الانخراط فى تلك الاعمال التى تتطلب مهارات عالية ، على سبل المثال فان حكومة إقليم كوردستان الحاليةالتى اعلنت إنها سوف تطبق وفى غضون اربع سنوات الحكومة الالكترونية فانها اخفقت فى تحقيق ما قطعته على نفسها من التزام امام الناخبيين، عليه فانه ورغم إنخراط المئات من الالاف فى الوظائف الحكومية ،فان الخدمات التى يقدمها هؤلاء لاتتناسب وذلك العدد الكبير، ولعل السبب الرئيس يعود الى الوسائل البالية التى يعتمدها هؤلاء وعدم قدرة الكوارد البشرية العاملة فى الدوائر الحكومية في التعامل مع المبتكرات التكنولوجية الحديثة التى دخلت الى مجالات العمل فى معظم بلدان العالم(**كاظم**،٢٠٠٩:٣١-٣٢)، وهكذا فان ذلك يؤكد بان تلك الكوادر البشرية الوظيفية العاملة فى الدوائر الحكومية ورغم ما يحملها البعض من هؤلاء من شهادات جامعية عالية الا انها غير مؤهلة لاشغال الوظائف التى تتطلب مهارات عالية ، كما وان القطاع الخاص العامل فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورغم محاولاته الكثيرة فى تاهيل الكوادر الكوردستانية ،الا ان هناك حلقات تكنولوجية ومجالات عمل معينة تستخدم كوادر اجنبية بالنظر لعدم اهلية الكوادر المحلية فى شغل تلك الوظائف ، علما ان هذا القطاع قطع شوطا جيدا فى سبيل الاعتماد على الايدى العاملة المحلية وهو ماض فى جهوده المثمرة(**فادر** ،٢٠٠٥:١٤٦).

خامسا/الاختلالات الهيكليه فى الموازنه العامه

يعد سن الدستور العراقى، وبعد ان تم التصويت على ذلك الدستور الذى ينص على احقية الاقاليم والمحافظات العراقية على الحصول على نسب عادلة من الايرادات النفطية العراقية وعلى حصص من الموازنة العامة تتناسب مع نسب السكان فى المحافظات والاقاليم العراقية ،إضافة الى المحرومية التى الحقت بها ، عليه وعلى هذا الاساس فقد حصل إتفاق مابين سلطة الاقليم و الحكومة العراقية ان يتم تخصيص نسبة (١٧%) من الموازنة العامة العراقية لاقليم كوردستان بعد استقطاع النفقات السيادية والنفقات الحاكمة لحين اجراء الاحصاء السكانى العام فى العراق .

و بعد ان حصلت حكومة إقليم كوردستان على إيرادات مالية كبيرة ضمن تخصيصات الموازنات العراقية السنوية ،فانه وبدلا من ان تتم الاستفادةمن تلك الامكانات المالية الكبيرة والتى تمتعت بها كوردستان والتى اصبحت فرصة تاريخية سانحة لحل جانب من المعضلات الاقتصادية والاختلالات الاقتصادية العميقة، وبدلا من ان يتم تخصيص جزء كبير من تلك الامكانات لاطلاق عمليات إستثمارية وبرامج إنماء لاحياء القطاعات السلعية وغيرها من القطاعات التى تتدفق منها السلع المادية والخدمات التى كانت بالامكان زيادة الناتج المحلى فى الاقليم(**خضر** ،٢٠٠٩:٤) ، فان ماحصل كان إعتماد سياسات تشغيل خاطئة مؤداها تضخيم الجهاز الاداري الحكومي وتضخيم الاجهزة الامنية والشرطة المحلية وقوات حرس الاقليم ، تلك السياسات التى كانت تسحب قوى عاملة زراعية من الارياف وتدفع بهم للهجرة الى المدن (**عبدالرزاق** ،٢٠٠٢:٧٢)،

فان سياسة التشغيل والاستخدام الخاطئة التى اقدمت عليها حكومة إقليم كوردستان اسهمت فى خلق اختلالات كثيرة جديدة و تعميق الاختلالات السابقة ، من ضمنها تعميق الاختلالات فى التوزيع السكانى ما بين المناطق الكوردستانية ،وبين الريف والحضر كما وان تلك السياسة ادت الى حصول شرخ عميق و اختلال اعمق ما بين الناتج المحلى وبين انماط الاستهلاك ،إذ ان تزايد الامكانات المالية الكوردستانية اسهمت فى هبوط الناتج المحلى على وجه الخصوص فى القطاعات السلعية التى شهدت تناقصا ملحوظا.

بما ان الموازنات العامة تعكس مضمون الفلسفات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية المعتمدة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاجتماعية وتاثيراتها على مجمل النشاطات الاقتصادية فانه،و من خلال تفحص الموازنات العامة التى تم إقرارها فى كوردستان العراق فانه من السهولة بمكان التوكد فى مدى التخبط فى التعامل مع الامكانات المالية فى هذا الاقليم من خلال انماط الاختلالات الواضحة فى تلك الموازنات (**محمد**،٢٠١١:١٦٦-١٦٨).

من بين النواقص الواضحة فى موازنات الاقليم نجد بان الموازنة العامة التى تمثل الاجازة القانونية التى يمنحها البرلمان للسلطات الحكومية بان تتعامل فى السنة المالية المقبلة بالمال العام من خلال السماح لها بجباية المال العام من الضرائب المفروضة بقانون وغيرها من الايرادات مثل الاتاوات والغرامات والرسوم و ايرادات الدومين العام ،والسماح للحكومات بان تقوم بالانفاق العام فى مجال النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية ،فان الملاحظ وفي إقليم كوردستان انه وفى جميع الاحوال ولحد الان فان المصادقة على الموازنة العامة وبدلا من ان تجرى قبل السنة المالية المقبلة فانها تتم بعد مضى شهور عديدة على السنة المالية التي تتم المصادقة عليها ،علما انه يتعذر على الباحثين الامساك بجميع الارقام الخاصة بالموازنات العامة لبعض السنين على وجه لخصوص بعد سقوط النظام السابق ويبدو ان الفساد المالي كان سببا في ذلك .

و على الرغم من ان الموازنات العامة تشمل جانبى الايرادات العامة والنفقات العامة ، فان جانب الايرادات العامة يشوبه نقص شديد بل عيب خطير ، بالنظر الى وجود إيرادات مالية كثيرة لاتظهر بشكل واضح مثل الايرادات النفطية داخل الاقليم والعمولات التى منحت الى السلطات فى الاقليم بعد ان تم عقد العقود النفطية العديدة مع حكومة الاقليم والتى تقدر ب(٤)مليارات دولار من اصل (٥)مليارات هذا تاهيك عن مبالغ مالية كبيرة تم منحها الى السلطة فى الاقليم من بقايا اموال(النفط مقابل الغذاء) والتى بلغت حوالي (١.٤)مليار دولار من دون ان تظهر تلك المبالغ فى اية موازنة من موازنات الاقليم (**پرۆتۆكولى ژمارە ٢٠١٠،٦ لاپەرە ٨**).

و بالنظر الى تاخر الحسابات الختامية بخصوص الموازنات العامة .فان هذه المشكلة تخلق الضبابية

ما بين الحسابات المالية للسنوات السابقة مع حسابات الموازنة الجارية، كما وان مناقشات الموازنات العامة اظهرت تخصيص مبالغ طائلة من الموازنة التشغيلية تم تخصيصها للكوادر الحزبية التى لايقدم هؤلاء خدمات عامة الى الحكومة ،بل ان هؤلاء يقدمون خدمات خاصة الى احزابهم الاان هؤلاء يستلمون رواتب من الحكومة وهذا ما يتناقض مع فلسفة الانفاق العام الذى لابد ان يتم فى حال تقديم خدمة عامة (**ورتـــــــــــــــــى، اكانيوز:٢٠١١**).

و من بين الاختلالات التى تعانى منها الموازنات العامة فى اقليم كوردستان العراق كبر الموازنات التشغيلية وصغر الموازنات الاستثمارية ، و لعل السبب فى ذلك يعود الى اسباب عديدة منها تضخم الجهاز الاداري الحكومي الذى يستوعب اعدادا كبيرة من العاملين الحكوميين حيث البطالة المقنعة سائدة فى العديد من حلقاتها ،إضافة الى ذلك فقد اقدمت الحكومة على الانفاق الكبير على عديد من المنظمات الحزبية بل و الانفاق على كوادرها من خلال منح رواتب من الحكومة الى هؤلاء ،كما وقد اقدمت على إحالة العديد من الكوادر الحزبية المتقدمة على المعاش بدرجات وظيفية عالية من درجة الوزير ونزولا الى مدراء اقسام ، وهكذا فان الرواتب التقاعدية الكبيرة التى تمنح الى هؤلاء وغيرهم من الموظفين المحالين على التقاعد واخرين تمت إحالتهم على التقاعد لاسباب مختلفة .فان المبالغ الطائلة التى تمنح كرواتب للموظفين الحكوميين والمحاليين على التقاعد إضافة الى المنح التى تقدم الى الاخرين وبمبالغ طائلة تعكس مدى الاختلال الكبير في كيفية صياغة الموازنات العامة فى هذا الاقليم(**التقرير الاقتصاد الدورى ، ٢٠٠٧:١-٦**)،هذا تاهيك عن النثريات الشهرية والسلف المستمرة ومجالات الانفاق المظهرية العديدة على الاثاث الفاخرة والحفلات والمناسبات والتي ضخمت كثيرا من الانفاق التشغيلى ما جعل هذا الانفاق يصل الى نسبة(٧٠%) بل و اكثر بالقياس الى الموازنة العامة للاقليم ، وهكذا فان المتبقى من الموازنة العامة الذى يخصص للموازنة الاستثمارية ،إضافة الى صيغ الانفاق الاستثماري ومجالات الانفاق الاستثماري التى تتم والتى تشوبها حالات من الفساد وعدم وجود دراسات جدوى إقتصادية وفنية رصينة جعلت من الانفاق العام لايتم وفق صيغ تبنى على المبادئ الاقتصادية الواجب اعتمادها(**الربيعى، ٢٠٠٠:١٠**).

الخلاصه و الاستنتاجات

ظهر من خلال البحث ان اقليم كوردستان العراق شانه شان باقي المناطق العراقية يعاني من جملة اختلالات هيكلية والتي خلقت حالة عدم إستقرار في العلاقة مابين المتغيرات الاقتصادية وفق النسب و المستويات التي تحددها المبادىء الاقتصادية.

و من ملاحظة واقع الإختلالات الهيكلية الداخلية التي تاصلت و تعمقت في إقليم كوردستان العراق ،فان المتتبع يرى و بسهولة حالة اختلال واضحة مابين الطلب المحلي الإجمالي على السلع و الخدمات في الاقليم،في مقابل تيار عرض السلع و الخدمات لتلبية ذلك العرض والذي يتم تغذيته بالاساس من خلال الاستيرادات الكبيرة للسلع و الخدمات الاجنبية والتي يتم الانفاق عليها بصيغة الانفاق الحكومي لتلبية المشتريات الحكومية من السلع لادارة القطاع الحكومي الذي توسع ولايزال يتوسع على حساب القطاع الخاص ، ومشترياتها لخدمات الشركات الاجنبية العاملة في الاقليم لاغراض الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة وغيرها من الاغراض ، هذا فضلا عن استيراد القطاع الخاص للسلع و الخدمات ، علما ان هذه الاستيرادات الكبيرة التي تماد في ممارستها القطاع العام تتم تغذيتها وبصورة مباشرة من خلال حصة الاقليم من الايرادات

النفطية العراقية ضمن الموازنات العامة للحكومة الفيدرالية العراقية، كما وان الامكانات المالية التي إستاثربها القطاع الخاص لاستيراد السلع و الخدمات الاجنبية من الخارج لم تتبع من النشاط الفعلي و الحقيقي المكون للدخل في إطار تدفقات الانتاج المحلي في هذا الاقليم، بل ان القدرات تلك وفي جلها الاعظم نابعة بالاساس من القدرات المالية للعراق و الذي إستاثربها من خلال صادراته النفطية والتي توزعت بطرائقها المختلفة مابين القطاعات الاقتصادية ووقعت بطريقة او باخرى بين ايدي هؤلاء ، وهكذا فان ماتم التطرق اليه اعلاه يعكس حالات إختلال واضحة في الهيكل الاقتصادي لاقليم كوردستان.

خلص البحث الى نتيجة مفادها بان السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل متخذي القرار و اصحاب السلطة في العراق بل وفي اقليم كوردستان، بدلا من ان تساهم في لحد من الاختلالات الهيكلية في اقتصاد الاقليم فان هذه السياسات الخاطئة المعتمدةعمقت من المشكلة ، و زادت من الطين بلة ، إذ ان تمادي هذه السلطات في توسيع القطاع العام ،رغم مناشداتها الظاهرية بضرورة فسح المجال امام مبادرات القطاع الخاص كان السبب المباشر في هذا الاختلال مابين القطاعين ، لذا فان هذه الحالة تعكس ايضا إختلالا مابين طريقة التفكير،او على الاقل الاعلان عن النية في العمل وبين مايتم اطلاقه بالفعل على ساحة الواقع ، وهكذا فان هذه الحصيلة قد اسهمت كثيرا في إضعاف اداء الاقتصاد في اقليم كوردستان.

من بين ما إستنتجه البحث ايضا ، انه ورغم ضخامة مشكلة الاختلالات الهيكلية لاقتصاد الاقليم ، و تداعياتها السلبية على سوء إستخدام الموارد الاقتصادية و الهدرالكبير للموارد النادرة في هذا الاقليم نتيجة لهذه الاختلالات فان ماتمت ملاحظته قد تلخضت في عدم الانتباه الجدي لهذه المشكلة العويصة التي تعبث بمقدرات الاقتصاد في الاقليم ، لذا فانه و انطلاقا من تلمس مخاطر هذه المشكلة و التي اصبحت ظاهرة ملاصقة بالواقع الاقتصادي للاقليم، فان الباحثين يوصيان بضرورة وضع حد لهذه الاختلالات الهيكلية والتي من دونها فان الخلاص من هذه الدوامة العاصفة المدمرة تكون عسيرة وبعيدة المنال، هكذا و من اجل تخطى عنق الزجاجة ،فأنها لابد من إعادة تنظيم جديدة للهياكل الاقتصادية المختلة و المتردية ، بل و المتهالكة، وذلك إبتداء بإعادة نظر جدية بالسياسات الاقتصادية المعتمد من قبل حكومة اقليم كوردستان و المتمثلة بالسياسات المالية و سياسات تشغيل القوى العاملة و السياسات التجارية ، وغيرها من السياسات الاقتصادية الخاطئة المعتمدة حاليا ، وذلك من اجل تبنى سياسات اقتصادية صائبة، إلا ان إعتماد مثل هذه السياسات الاقتصادية يستلزم تبنى عمليات إصلاح سياسة وإقتصادية و إدارية شاملة

المصادر

1.Perbabi,Salahadin.O.(2010),Water Issue Iraq and Iraqi Kurdistan,Political Economy, Vol. 9, No. 28, Kurdistan Economists Union,

٢. **حكومەتی هەرێمی كوردستان ، بەڕێوەبەرایەتی ئاماری سلێمانی ،(٢٠٠٥)، حكومەتی هەرێمی كوردستان و چەند پرسیارێك و چەند وەڵایك دەربارەی چۆنیەتی هاتنە سەركاری و هاتە سەرچی و چی كردووە ،لەبڵاوكراوەكانی بەڕێوەبەرایەتی ئاماری سلێمانی**

٣. محمد،خليل اسماعيل ،(١٩٩٧)،منطقة التحضر الحدودية بين العراق و الايران (دراسات في اثر الموقع على التركيب القومي للسكان)،كريستال،اربيل

٤. قيتولي ، صلاح الدين أنور ، (٢٠٠٨)،تعريب قضاء خانقين منظور جيوسياسي ، مركز الدراسات الكوردية ، السليمانية

٥. **موسەوی ، ئەحمد، (٢٠٠٤) ، ڕاگواستن و تەریب لە ڕوانگەی یاساوە ، گۆڤاری سەنتەری لێكۆڵینەوەی ستراتیجی ، سانی (١٢)،ژمارەی (١)،سەنتەری لێكۆڵینەوەی ستراتیجی، سلێمانی**

٦. **غەفور ، عەبدوڵڵا،(٢٠٠٨)، جیۆگرافیای باشوری كوردستان ، مەڵبەندی كوردۆلۆجی ، سلێمانی**

٧. حمد ،نوزاد حمد،(٢٠٠٢) ، الهياكل الارتكازية و مصادر تمويلها مع اشارة خاصة لاقليم كوردستان العراق للفترة (١٩٨٥-

٢٠٠٠) ،رسالة ماجستر غير منشور جامعة صلاح الدين / كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،اربيل.

٨. جلال ،شازاد جمال ،(٢٠٠٨)، نظام المستقرات الحضرية في اقليم كوردستان العراق، مجلة المخطط والتنمية، العدد (١٩)

٩. هيئة احصاء اقليم كوردستان ،(٢٠٠٩)،لمجموعة الاحصائية رقم (١) منشورة لسنة ٢٠٠٧

١٠. حكومة إقليم كوردستان (٢٠١١)،وزارة التخطيط،خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان العراق ٢٠١٢-٢٠١٦، بيانات غير منشورة، اربيل

١١. العيسوى ، فايز محمد ، (٢٠٠٩)، اسس جغرافية السكان ، دارالمعريفى الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية

١٢.يوسف، حسن احمد و غضية ، احمد رفعت ،(٢٠٠٢)،التوزيع الجغرافي للسكان في شمالي الصفة الغربية ، مجلة جامعة النجاع للعلوم الانسانية ، المجلد ١٦ ، العدد ١،

١٣.اللهوني،محمد عبدالله عمر،(٢٠٠٥)،التحليل الجغرافي للاستطان الريفي في اقليم كوردستان دراسة تطبيقية لمحافظة اربيل ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية

١٤.طالباني،مكرم(٢٠٠٩)،مراحل تطور الحركة القومية الكردية،المجلد الاول،مؤسسة حمدي للطباعة و النشر، السليمانية ،اقليم كوردستان

١٥.محمد،محمدكريم،(٢٠٠٩)،دور الايرادات النفطية في اعادة الهيكلية الراسمال الخاص في إقليم كردستان مع اشارة خاصة الى محافظة السليمانية ،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،السليمانية

16.UNITED Nations, Security Council, S:RES:986, Adopt by Security Council at the 3519th meeting on 14 April 1995

١٧.طالب ، جزا توفيق و علاءالدين ، عطا محمد ،(٢٠٠٩)، نمو سكان قضاء حلبجة(١٩٥٧-٢٠٠٢)،العدد ٢٧، جزء (β)، جامعة السليمانية ،السليمانية

١٨.عابدين، محمد يسار و الدجاني ، دينا ،(٢٠٠٩)،إتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد (٢٥)،العدد (٢)،دمشق ، الجمهورية العربية السورية

١٩.مديرية احصاء السليمانية(٢٠١٠)، النتائج الاولية لعملية الحصر و ترقيم الاسكان حسب الاقضية و النواحي لمحافظة السليمانية ، السليمانية ، بيانات غير منشورة.

٢٠.خياط ،كمال ، (٢٠٠٢)، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة السليمانية ، منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكوردستاني ، السليمانية .

21.AL-Rubaie,Falah.k.ALI,(2008),Analysis The Structure of production and sectoral relation in Iraq economy during the period (1970-1990),MPRA,NO:8518

٢٢.احمد،محسن براهيم،(٢٠٠٣)،دور القطاع الزراعي في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة(١٩٦٠-١٩٩٨)،مجلة جامعة السليمانية ، العدد ١،السليمانية ،

٢٣.الهباب ، محمد سمير ،(١٩٩٩)،الاصلاح الاقتصادي وسياسات الخوخصة في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت

٢٤.المعهد العربي للتخطيط ،(٢٠٠٢)،سياسات العمل والتنمية البشرية في القطار العربية تحليل للتجربة الكويتية ، الكويت

٢٥.الدستور العراقي الدئم، (٢٠٠٥)،الباب الخامس سلطات الاقاليم، الفصل الاول ،المادة ١١٧

٢٦.درج ، على احمد و محمد،سعيد علي و محمد ، محمد يوسف، (٢٠٠٩)، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، ندوة اقتصادية ، قسم الاقتصاد ،جامعة بغداد

٢٧.الشبيبي ،سنان،(٢٠٠٧)،ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي ، ابوظب، الامارات العربية المتحدة

٢٨.الشماع،همام،(٢٠٠١)، الظاهرة الدولرة و موقعها في الاقتصاد العراقي،الدراسات الاقتصادية ،بيت الحكمة ،بغداد

٢٩.لمحة عن محافظة السليمانية,(2011),(IAU(Inter Agency Information and Analysis.

٣٠.جريده الصباح الجديد،(.٢٠١١)تقرير شريكة (DNO)النروجية، مسح للثروات الطبيعية،اربيل ،العدد(٢١٢٥)بتاريخ(٢٠١١/١١/١٩).

٣١.خورشيد،فيصل علي(٢٠٠٩)،التعليم و تنمية الموارد البشرية مدينة السليمانية الحالة الدراسة الخاصة (١٩٩٧-٢٠٠٧)،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية

٣٢.خنسي،بيوار،(٢٠٠٦)،البترول اهميته ،مخاطره و تحدياته، دار اراس للطباعة و النشر،السلسلة الثقافية،اربيل ٢.

٣٣.محمد، گۆران مصطفى (٢٠٠٨)،كاريگەرە ئابوريەكانى پرۆسەكانى جينۆسايدى گەلى كورد لە گەرميان وقەزاى كەلار وەك نمونە ،توێژينەوەى بلأونەكراوەى دبلۆمى بالأ ، بەشى ئابورى ، زانكۆى سەلاحدين

٣٤.العلي ، عادل فليح وسلمان ، عبدالحميد (١٩٨٨) ، مجلة تنمية الرفدين ، المجلد العاشر، عدد ٢٥، جامعة الموصل

٣٥.عبود ، عباس كاظم ،(٢٠٠٨)،ظاهرة الاغراق السلعي و اثرها على الاقتصاد العراقي ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، بغداد، العراق.

36.Annual Import-report(2008), Director of rade,statistics,Iraq,

٣٧.جريدة الدستور(٢٠١٠)،ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين اقليم كردستان وتركيا، العدد ٢٠٣٠ ،السنة الثامنة،بغداد، العراق،

٣٨.ابوشرار،على عبدالفتاح،(٢٠٠٧)، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، دارالمسيرة للتوزيع و النشر، عمان

٣٩.معروف ،هوشيار(٢٠٠٦) ، تحليل الإقتصاد الدولي ،دار الجرير للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى ،عمان

٤٠.سعيد ،محمد روؤف (٢٠١١)، المؤسسات الاقتصادية العالمية الرئيسة و علاقتها بالحرب الباردة،جوارجرا ، الطبعة الاولى، السليمانية

٤١.عطوي ، عدوية ناجي و عبدالعزيز ، عدنان زيدان و ناصر ،محمد ناصر اسماعيل ،(٢٠٠٨)، واقع التشغيل و البطالة للفترة (١٩٧٧-٢٠٠٤)، مجلة التقني ، الادارية ، المجلد (٢١)،العدد (٦)، هيئة المعاهد الفنية ، بغداد ، العراق

٤٢.مؤتمر العمل العربي و منظمة العمل العربية ،(٢٠٠٩)، دور الاستثمارات العربية في نهوض سوق العمل ، البند الثامن ، الدورة السادسة و الثلاثون ،عمـــــــــان

٤٣.رمزي ، زكي ،(١٩٩٨)،الاقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب ، السلسلة عالم المعرفة ،الكويت ، العدد ٢٢٦، الكويت

٤٤.العنبكي،عبدالحسين محمد،(٢٠٠٨)،الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ،برنامج الامم المتحدة الانمائي ،العراق

٤٥.احمد، عبدالرحمن يسري ،(٢٠٠٠)، قضايا اقتصادية معاصرة ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية

٤٦.عبدعلي،خالد حيدر(٢٠١٠)، تحليل إقتصادي لمشكلة البطالة المقنعة في اقليم كوردستان،مجلة الاقتصاد السياسي، عدد (٢٩)، نقابة الاقتصادين،اربيل

47.IAU(Inte Agency Information and Anaysis) &OCHA (UNITED Nation Offi for the coordination of Humman Affaris),(2009), IRAQ Labor Force Analysis 2003-2008

٤٨.سعيد،محمد رؤوف و الزهاوي، محمد ابراهيم،(٢٠٠٩)اثر الانفاق على البحث العلمي و التطوير في اقليم كوردستان، العدد

٢٥،، جزء (β)، جامعة السليمانية ،السليمانية ،

٤٩.على ،على عبدالقادر ،(٢٠٠٢)، اسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت

٥٠..خلف،حسن فلیح،(٢٠٠٧)، اقتصاد المعرفة، الطبعة الاولى،جدارا وعالم الكتي الحديث للنشر و التوزيع،الاردن، عمان

٥١.سعيد،محمد رؤوف،(٢٠١٠) ازمة الغذاء في العراق و إشكاليات نظام البطاقة التموينية، الاقتصاد السياسي، العدد(٢٨) سنة الثامنة، نقابة الاقتصادين، اربيل ،

٥٢.وزارة التربية بالتعاون مع منظمة يونسكو SCR ٩٨٦ ،(٢٠٠٢)،دراسة حول سوق العمل و تاثيره على التعليم المهني و التقني ، المرحلة الاولى ،دراسة غير منشورة ،

٥٣.قره داغي،كاوه محمد فرج،(٢٠٠٨)، الواقع الاقتصادي و الاجتماعيى لمجالات توفير فرص العمل للقوى العاملة دراسة تحليلية لعينة من الموقع الجغرافية في محافظة السليمانية ،مجلة العلوم الانسانية ،سنة خامسة ،العدد ٣٦

54.Kislev, Yoav,(2010) ,Recent Experience with Agricultural Cooperatives in Israel , Netherlands-Israel Development Research Programme

٥٥.كاظم،قاسم عباس ،(٢٠٠٩)،استرتيجية التشغيل و العمل اللائق في جمهورية العراق ، المركز الوطني للبحوث و الدراسات ، بغداد

٥٦.قادر ،زكي حسين،(٢٠٠٥) ، قياس و تحليل البطالة في مدينة اربيل للعام ٢٠٠٣، ارتباط بين الاستقطاب والاستثمار واثره في التنمية المكانية العراق حالة دراسية ،أطروحة دكتوراه غير منشور جامعة صلاح الدين / كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،اربيل.

٥٧.خضر ، احمد عبدالرحمن ، (٢٠٠٩)، **پڕۆسەی ڕیفۆرمی ئابوری لە هەرێمی کوردستان ، وەزارەتی پلاندانان ، بەڕێوبەراتی گشتی پلاندانانی ستراتیجی ،لە بڵاوکراوەکانی بەڕێوەبەرایەتی پلاندانانی ئابووری**

٥٨.عبدالرزاق ،محمود حامد(٢٠٠٢) ،اقتصاديات السكان و الموارد البشرية اطار نظرى تطبيقى،الحرية لنشر و التوزيع ،حلوان ،جمهورية مصر العربية

٥٩.محمد،محمد سلمان،(٢٠١١)، قانون النفط و مستقبل ايرادات اقليم كوردستان العراق،مجلة الاقتصاد السياسي، عدد (٣١)، نقابة الاقتصادين،اربيل

60.Annual Economic-report(2008), Central Bank of Iraq ,General Directorate of Statistics .research

ثوختة

لەم تویژینەوەدا بۆمان دەردەکەوێت کە هەرێمی کوردستان هاوشێوەی ناوچەکانی تری عیراقە، دەنالیت بەدەست کۆمەلێك لاسەنگی پەیکەرییەوە ،کە بووەتە هۆی دروست بوونی نانارامی لە پەیوەندی نیوان کۆراوە نابووریەکان،بە پی نەو ڕێژە و ئاستەنطانە کة بنەماکانی نابووریەکان دیاری دەکان.

لاسەنکە پەیکەرییە ناوخۆییەکان کە قۆلبونەتەوە لە هەرێمی کوردستان ، نەو کەسانەی کە چاودێری نەم بارودۆخە دەکەن ،بە ناشکرا هەست بە نەم لاسەنکیە دەکەن کە لە نیوان خواستی کشتی ناوخۆی لەسەر شمەك و خزمەتکوزارییەکان لە هەرێمی کوردستان، وە خستنەڕووی شمەك و خزمەتکوزارییەکاندا هەیە ،کە بو داینکردنی نەم خستنە ڕووە پەنادەباتە بەردەم هاوردەی شمەك و خزمەتکوزاری بیانی ،کە نەم هاوردە لەریکای خەجی حکومەتەوە پڕدەکریتەوە کە بریتیە لە دابینکردنی کۆراوەکانی حکومەت لە شمەك بۆ بەڕێوەبردنی کەرتی کشتی ،کە بەردەوامبونی نەم جۆرە هاوردە لە قراوانبوندایە لەسەر نەستوی کەرتی تاییەت، و خزمەتکوزاریە کراوەکان بەمەستی بەرهەمهینانی ڕاستەوخۆ یان ناڕاستەخۆ لەو کۆمپانیا بیانیانانەی کە لە هەرێمی کاردەکەن،نەمە سەرەڕای نەو هاوردە لە شمەك و خزمەتکوزاری لەلایەن کەرتی تاییەتەوە ،بەشی کەورەی هاوردە لە نەستوی کەرتی کشتیدایە، وە نەم کەرتە خەرجی هاوردەکان دابین دەکات لەڕیکەی پشکی هەریم لە هەنارده نەوتیەکان بودجەی کشتی فیدرالی عیراق ، هەروەها نەو توانا داراییەی کە کەرتی تاییەت پی کاریکەربوو بۆ هینای شمەك و خزمەتکوزاری لە دەرەوەی و لات لە چالاکیەکی کردەی و ڕاستەقینە کە

دەبیتە هۆی دروست بوونی داهات لە چوارچیوەی بەرهەمی نـاخۆ لـە هەریمـدا سەرچـاوەی نەکرتووە،بـەلکو زۆربـەی نـەو توانایانە لە بنەڕەتدا سەرچاوەی کرتووە لـە توانـا دارایـیـەکانی عیـراق ، کـە کاریکـەرە بـە (هـەنارده نەوتیەکان)کـە دابەشکراوە بە پی ڕێکای جۆراو جۆر لە نیوان کەرتە نابوریـیەکاندا بە شیوازیك لەشیوازەکان کەوتووەتە ژێر دەستی کـەرتی تـایبەت،نەوەی لە سەرەوە نـامازەی پیکراوە وینەیەکە کە بە ناشکرالاسەنکی پەیکـەری لـە نـابوری هـەریمی کوردسـتاندا دەردەخات.

لە پوختەی نەم تویژینەوە بۆمان دەردەکەوێت کە نـەو ڕامیاریـە نـابوریـیانـەی کـە لەلایـەن کەسـانی بڕیـاردەر و خـاوەن دەستەلات لە عیراق و هەریمی کوردستان پەیڕەوکراوە ،نەبووتە هۆی کەمبونەوەی ڕێژەی لاسـەنکی پەیکـەری لـە هـەریمی کوردستان بـەلکو هۆکاریـك بـووە بـۆ قۆلبونـەوەی نـەم لاسەنکیە.سـەرەڕای جەختکردنـەوەی لایـەنی دەسـەلات لەسـەر قراوانبوونی کەرتی کشتی ،وە سەرەڕای نامازە ڕوکاریـیەکانیان بۆ کردنەوەی دەروازە بەڕووی کەرتی تـایبەتدا کـە هۆکـاری ڕاستەوخۆبوون بۆ دروستبوونی لاسەنکی لە نیوان نەم دوو کەرتەدا.هەربۆیە نەم دۆخـە وینەدانەوەیەکـە بـۆ لاسـەنکی لـە شیوازی بیرکردنەوە و ڕاکەیاندندا لە لایەك کـارکردنی ڕاسـتەقینە لەسـەر کورەپـانی ڕاسـتەقینە لـە لایـەکی تر،نـەم دەرنەنجامانە کاریکردە سەر لاوازکردنی ڕۆلی نابووری لە هەریمی کوردستان.

Abstract

Noon through research that the Kurdistan region of Iraq ,Like the rest of Iraqi areas
Suffers from structural imbalances clause Creating instability. The relationship between economic variables, In accordance with the rates and levels determined by economic principles
And foremen The reality of the internal structural imbalances ,That has taken root and deepened in the Kurdistan region of Iraq Orbiter and easily find out a clear case of lack of balance Between the total domestic demand for goods and services in the region,Compared to the current presentation of goods and services
In response to this offer, which is feeding mainly through imports of foreign goods and services Which has expanded and continues to expand at the expense of the private sector, Procurement services for foreign partners working in the region for the purposes of direct investments and indirect and for other purposes .
This as well as the private sector to import goods and services ,Note that these imports large adoption in the exercise of the public sector is fed directly and through,The region's share Iraqi oil revenues Within the general budget of the federal Iraqi government ,And financial potentials the private sector to import goods and foreign service from abroad did not stem from the actual activity and the real component of income within the framework of flows of domestic production in this region, but that the capacity of those in the mostly greatest stemming mainly from the financial capacities of Iraq, Which is accounted for by oil exports, which were distributed in their different ways between economic sectors, and signed in one way or another in the hands of these people, and what has been discussed and therefore the above-mentioned cases reflects a clear imbalance in the economic structure of the Kurdistan Region.
The research found to the conclusion that the economic policies adopted by the decision-makers and those in power in Iraq but also in the Kurdistan Region, rather than contribute to the reduction of the structural imbalances in the economy of the region.These misguided policies have deepened the problem, and increased insult to injury, as the persistence of these authorities in the expansion of the public sector, despite appeals virtual need to make way for private sector initiatives was the direct cause of this imbalance between the two sectors, therefore, this case also reflects imbalance between the way of thinking, or at least the announcement of the intention to work with what is already launched on the fact Square, and so this outcome has greatly contributed to the weakening of the performance of the economy in the Kurdistan Region.